

تصدر عن وزارة الإعلام  
مملكة البحرين

**المراسلات**

إدارة الشئون التنظيمية

الجريدة الرسمية

وزارة الإعلام

المنامة - مملكة البحرين

البريد الإلكتروني :

[officialgazette@info.gov.bh](mailto:officialgazette@info.gov.bh)

الموقع الإلكتروني:

[www.mia.gov.bh](http://www.mia.gov.bh)

السنة التاسعة والسبعون

## محتويات العدد

٤.....	أمر ملكي رقم (٣) لسنة ٢٠٢٦ بمنح وسام .....
	قرار رقم (٣) لسنة ٢٠٢٦ بتحديد الوزير المسؤول أمام السلطة التشريعية
٥.....	عن المجلس الوطني للفنون .....
	قرار رقم (٤) لسنة ٢٠٢٦ بتعديل بعض أحكام القرار رقم (١٥) لسنة ٢٠١٧
٦.....	بإنشاء وتشكيل اللجنة الوطنية لحوكمة المعلومات المكانية الجغرافية ونظام عملها .....
	قرار رقم (٥) لسنة ٢٠٢٦ بتعديل بعض أحكام القرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن
٨.....	مجلس السلامة والصحة المهنية .....
	قرار رقم (٥) لسنة ٢٠٢٦ بتعديل المادة الثانية من القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٠ في
١٠.....	شأن بعض رسوم البلدية .....
	قرار رقم (٥٧) لسنة ٢٠٢٦ بشأن تغيير تصنيف عقار في منطقة اللوزي
١٢.....	- مجمع (١٠١٨) .....
	قرار رقم (٥٩) لسنة ٢٠٢٦ بشأن تغيير تصنيف عقار في منطقة مدينة حمد
١٥.....	- مجمع (١٢١٨) .....
	قرار رقم (٦١) لسنة ٢٠٢٦ بشأن استبدال تصنيف مناطق الخدمات والمرافق العامة (PS) بالمحافظة الجنوبية (الجزء السادس عشر) .....
١٨.....	قرار رقم (٦٢) لسنة ٢٠٢٦ بشأن استبدال تصنيف مناطق الخدمات والمرافق العامة (PS) بالمحافظة الجنوبية (الجزء الثاني عشر) .....
٢١.....	قرار رقم (٦٣) لسنة ٢٠٢٦ باستبدال تصنيف مناطق الخدمات والمرافق العامة (PS) بمحافظة العاصمة (الجزء الرابع عشر) .....
٢٤.....	قرار رقم (٦٤) لسنة ٢٠٢٦ بشأن استبدال تصنيف مناطق الخدمات والمرافق العامة (PS) بالمحافظة الجنوبية (الجزء التاسع عشر) .....
٢٧.....	قرار رقم (٦٥) لسنة ٢٠٢٦ بشأن استبدال تصنيف مناطق الخدمات والمرافق العامة (PS) بالمحافظة الشمالية (الجزء الخامس عشر) .....
٣٠.....	قرار رقم (٦٦) لسنة ٢٠٢٦ بشأن استبدال تصنيف مناطق الخدمات والمرافق العامة (PS) بالمحافظة الشمالية (الجزء السادس عشر) .....
٣٥.....	قرار رقم (٦٧) لسنة ٢٠٢٦ بشأن تصنیف عدد من العقارات في منطقة كرانة
٤١.....	- مجمعي (٤٥٦-٤٦٠) .....
	قرار رقم (٦٨) لسنة ٢٠٢٦ بشأن تصنیف عقار في منطقة المنامة/واجهة البحريـة
٤٤.....	- مجمع (٣٤٦) .....
	قرار رقم (٦٩) لسنة ٢٠٢٦ بشأن تصنیف عقار في منطقة بلاج الجزائر
٤٧.....	- مجمع (١٠٦٤) .....
	قرار رقم (٧٠) لسنة ٢٠٢٦ بشأن تغيير تصنیف عقار في منطقة مقابة
٥٠.....	- مجمع (٥٠٥) .....



أمر ملكي رقم (٣) لسنة ٢٠٢٦

بمنح وسام

ملك مملكة البحرين.

نحن حمد بن عيسى آل خليفة

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى المرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٧٦ في شأن الأوسمة، وتعديلاته،

أمرنا بالآتي:

المادة الأولى

يُمنح وسام البحرين من الدرجة الأولى إلى كلٍّ من:

١- اللواء ركن فيصل عبدالله محمد الكعبي.

٢- اللواء ركن سالم محمد عبدالرزاق الشيخ.

٣- اللواء ركن سلمان بن صقر سلمان آل خليفة.

٤- اللواء ركن علي حسن حمد النعيمي.

٥- اللواء ركن محمد عبداللطيف فهد الجلال.

المادة الثانية

يُمنح العميد عبدالرحمن أحمد الذوادي وسام البحرين من الدرجة الثانية.

المادة الثالثة

يُعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ٣٠ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٩ يناير ٢٠٢٦ م

قرار رقم (٣) لسنة ٢٠٢٦

بتحديد الوزير المسئول أمام السلطة التشريعية  
عن المجلس الوطني للفنون

رئيس مجلس الوزراء:

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى المرسوم رقم (١١١) لسنة ٢٠٢١ بإنشاء المجلس الوطني للفنون،

وعلى المرسوم الملكي رقم (٦٨) لسنة ٢٠٢٢ بتشكيل الوزارة، وتعديلاته،

وبعد موافقة مجلس الوزراء،

فقرر الآتي:

المادة الأولى

يكون وزير الإعلام هو الوزير المسئول أمام السلطة التشريعية بمجلسها عن المجلس الوطني للفنون.

المادة الثانية

على وزير الإعلام والجهات المختصة - كُلّ فيما يخصه - تنفيذ هذا القرار، ويُعمل به من تاريخ صدوره،  
ويُنشر في الجريدة الرسمية.

نائب رئيس مجلس الوزراء

خالد بن عبدالله آل خليفة

صدر بتاريخ: ٣٠ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٩ يناير ٢٠٢٦ م

قرار رقم (٤) لسنة ٢٠٢٦  
بتعديل بعض أحكام القرار رقم (١٥) لسنة ٢٠١٧  
بإنشاء وتشكيل اللجنة الوطنية لحكومة المعلومات  
المكانية الجغرافية ونظام عملها

رئيس مجلس الوزراء:

بعد الاطلاع على القرار رقم (١٥) لسنة ٢٠١٧ بإنشاء وتشكيل اللجنة الوطنية لحكومة المعلومات  
المكانية الجغرافية ونظام عملها، المعدل بالقرار رقم (٢١) لسنة ٢٠٢٠،  
وبعد موافقة مجلس الوزراء،

فقرر الآتي:

المادة الأولى

يُستبدل بنصي المادتين الأولى، والخامسة الفقرة الأولى، من القرار رقم (١٥) لسنة ٢٠١٧ بإنشاء  
وتشكيل اللجنة الوطنية لحكومة المعلومات المكانية الجغرافية ونظام عملها، النصان الآتيان:

المادة الأولى:

تُنشأ لجنة تُسمى (اللجنة الوطنية لحكومة المعلومات المكانية والجغرافية)، ويُشار إليها في هذا القرار بكلمة  
(اللجنة)، وتتبع اللجنة الوزارية للمشاريع التنموية والبنية التحتية، وتشكل برئاسة رئيس جهاز المساحة  
والتسجيل العقاري، وعضوية كلٍّ من:

- ١- ممثل عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية.
- ٢- ممثل عن جهاز المساحة والتسجيل العقاري.
- ٣- ممثل عن وزارة الإسكان والتخطيط العمراني.
- ٤- ممثل عن وزارة الأشغال.
- ٥- ممثل عن وزارة شئون البلديات والزراعة.
- ٦- ممثل عن وزارة المواصلات والاتصالات.
- ٧- ممثل عن الجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة.
- ٨- ممثل عن هيئة تنظيم الاتصالات.
- ٩- ممثل عن هيئة الكهرباء والماء.
- ١٠- ممثل عن هيئة التخطيط والتطوير العمراني.
- ١١- ممثل عن وكالة البحرين للفضاء.

ويصدر بتنسمية أعضاء اللجنة قرار من رئيس اللجنة الوزارية للمشاريع التنموية والبنية التحتية بناءً على ترشيح كل جهة من الجهات المشار إليها، على ألا يقل مستوى التمثيل عن درجة وكيل وزارة مساعد، ويجوز للجنة الوزارية للمشاريع التنموية والبنية التحتية، استثناءً من ذلك، الموافقة على تمثيل أي من الجهات المذكورة بدرجة أدنى من ذلك.

وتختار اللجنة نائباً للرئيس من بين أعضائها في أول اجتماع لها، وتوكّل إليه اختصاصات الرئيس في حالة غيابه.

**المادة الخامسة الفقرة الأولى:**

تعقد اللجنة اجتماعاتها بدعوة من رئيسها أو نائبه مرة كل شهر أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك في المكان والزمان اللذين يحددهما، ويكون اجتماع اللجنة صحيحاً بحضور أغلبية أعضائها، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه.

**المادة الثانية**

تضاف مادة جديدة برقم الأولى مكرراً إلى القرار رقم (١٥) لسنة ٢٠١٧ بإنشاء وتشكيل اللجنة الوطنية لحوكمة المعلومات المكانية الجغرافية ونظام عملها، نصها الآتي:  
يجوز بقرار من رئيس اللجنة الوزارية للمشاريع التنموية والبنية التحتية إعادة تشكيل اللجنة الوطنية لحوكمة المعلومات المكانية والجغرافية، وإعادة تسمية أعضائها عند انتهاء مدة عضويتها.

**المادة الثالثة**

على الجهات المعنية - كُلُّ فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القرار، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

**نائب رئيس مجلس الوزراء****خالد بن عبدالله آل خليفة**

صدر بتاريخ: ٣٠ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٩ يناير ٢٠٢٦ م

## قرار رقم (٥) لسنة ٢٠٢٦

بتتعديل بعض أحكام القرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٥

بشأن مجلس السلامة والصحة المهنية

رئيس مجلس الوزراء:

بعد الاطلاع على القرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن مجلس السلامة والصحة المهنية، المعدل بالقرار

رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٨،

وبناءً على عرض وزير العمل،

قرر الآتي:

المادة الأولى

يُستبدل بنصي المادتين (٢) و(٣) من القرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن مجلس السلامة والصحة المهنية،

النصان الآتيان:

المادة (٢):

يُشكل المجلس برئاسة وزير العمل، وعضوية كُلِّ من:

نائباً للرئيس.

١- الوكيل المساعد للعلاقات العمالية بوزارة العمل

٢- مدير إدارة الحماية والسلامة بالإدارة العامة للدفاع المدني بوزارة الداخلية.

٣- مدير إدارة الرقابة والتراخيص بوزارة النفط والبيئة.

٤- رئيس اللجان الطبية العامة بوزارة الصحة.

٥- مدير إدارة أداء وعلاقات الموظفين بجهاز الخدمة المدنية.

٦- مدير إدارة الدراسات الأكاديمية والمخاطر بالهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.

٧- رئيس اللجنة الفنية بجمعية الصحة والسلامة البحرينية.

٨- الأمين العام المساعد للصحة والسلامة المهنية والبيئة بالاتحاد العام لنقابات

عمال البحرين.

٩- نائب الرئيس للصحة والسلامة المهنية بالاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين.

١٠- السيد عبدالوهاب يوسف الحجاج.

١١- السيدة سمراء عبدالرحيم القصير.

ويحل نائب الرئيس محل الرئيس في مباشرة جميع اختصاصاته في حالة غيابه أو قيام مانع لديه.

**المادة (٣):**

تكون مدة العضوية في المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد لمدد أخرى مماثلة.

**المادة الثانية**

على الوزراء والمعنيين - كُلُّ فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القرار، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس الوزراء

سلمان بن حمد آل خليفة

صدر بتاريخ: ٣ شعبان ١٤٤٧ هـ

الموافق: ٢٢ يناير ٢٠٢٦ م

## وزارة شئون البلديات والزراعة

قرار رقم (٥) لسنة ٢٠٢٦

بتعديل المادة الثانية من القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٠  
في شأن بعض رسوم البلدية

وزير شئون البلديات والزراعة:

بعد الاطلاع على القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٠ في شأن بعض رسوم البلدية، وتعديلاته،  
وبعد موافقة مجلس الوزراء،

فقرر الآتي:

## المادة الأولى

يُستبدل بنص المادة الثانية من القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٠ في شأن بعض رسوم البلدية، النص الآتي:  
يُحدد الرسم المستحق على إصدار رخص البناء والهدم بما في ذلك الفصل والدمج والترميم والتحويط  
والتأمين للتصانيف المخصصة للأغراض السكنية المبينة بالجدول المرافق لهذا القرار بواقع رسم ثابت  
على النحو المبين أدناه، ويكون حساب رسم رخص البناء أو الهدم والتأمين عليها بالметр المربع، ويكون  
حساب رسم رخص التحويط أو هدم التحويط والتأمين عليها بالметр الطولي:

التأمين - م² / متر طولي	الرسم م² / متر طولي
٥٠٠ فلس	٢٥٠ فلس

ويُحدد الرسم المستحق على إصدار رخص البناء والهدم بما في ذلك الفصل والدمج والترميم والتحويط  
والتأمين لكافة التصانيف الأخرى غير المخصصة للأغراض السكنية بواقع رسم ثابت على النحو المبين  
أدناه، ويكون حساب رسم رخص البناء أو الهدم والتأمين عليها بالметр المربع، ويكون حساب رخص  
التحويط أو هدم التحويط والتأمين عليها بالметр الطولي:

التأمين - م² / متر طولي	الرسم م² / متر طولي
دينار واحد	٥٠٠ فلس

على لا يزيد مبلغ التأمين المستحق في جميع الأحوال على عشرين ألف دينار بحد أقصى.

ويُحدد الرسم المستحق على إصدار رخص تغيير طبيعة الاستخدام بواقع رسم ثابت على النحو المبين أدناه:

المنطقة	الرسم
سكنية	١٥ ديناراً
غير سكنية	٣٠ ديناراً

#### المادة الثانية

على وكيل الوزارة لشئون البلديات والمعنيين - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القرار، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

**وزير شئون البلديات والزراعة  
المهندس وائل بن ناصر المبارك**

صدر بتاريخ: ٣٠ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٩ يناير ٢٠٢٦ م

وزارة الإسكان والخطيط العمراني

قرار رقم (٥٧) لسنة ٢٠٢٦

بيان تغيير تصنيف عقار في منطقة اللوزي - مجمع (١٠١٨)

وزير الإسكان والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته،  
 وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، وتعديلاته، ولائحة التنفيذية  
الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدّة للتعمير والتطوير، وتعديلاته، ولائحة التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وتعديلاتها،

وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحة التنفيذية  
الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاتها،

وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملك العقارات للمنفعة العامة،

على الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣.

وبعد العرض على المجلس البلدي لبلدية المنطقة الشمالية،

وبعد موافقة اللجنة العليا للتخطيط العمراني،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية والعمانية والتخطيطية لمنطقة،

وبناءً على عرض الرئيس التنفيذي لهيئة التخطيط والتطوير العمراني،

فِرَرُ الْأَتِي:

## مادة (١)

يُغير تصنيف العقار رقم (٤٦٢٥٠) الكائن في منطقة اللوزي مجمع (١٠١٨) من تصنيف مناطق المنشآت الإسكانية (MOH) إلى تصنيف المناطق الترفيهية (REC) وفقاً لما هو وارد في الخارطة المرفقة لهذا القرار، وتطبق عليه الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣.

**مادة (٢)**

يلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

**مادة (٣)**

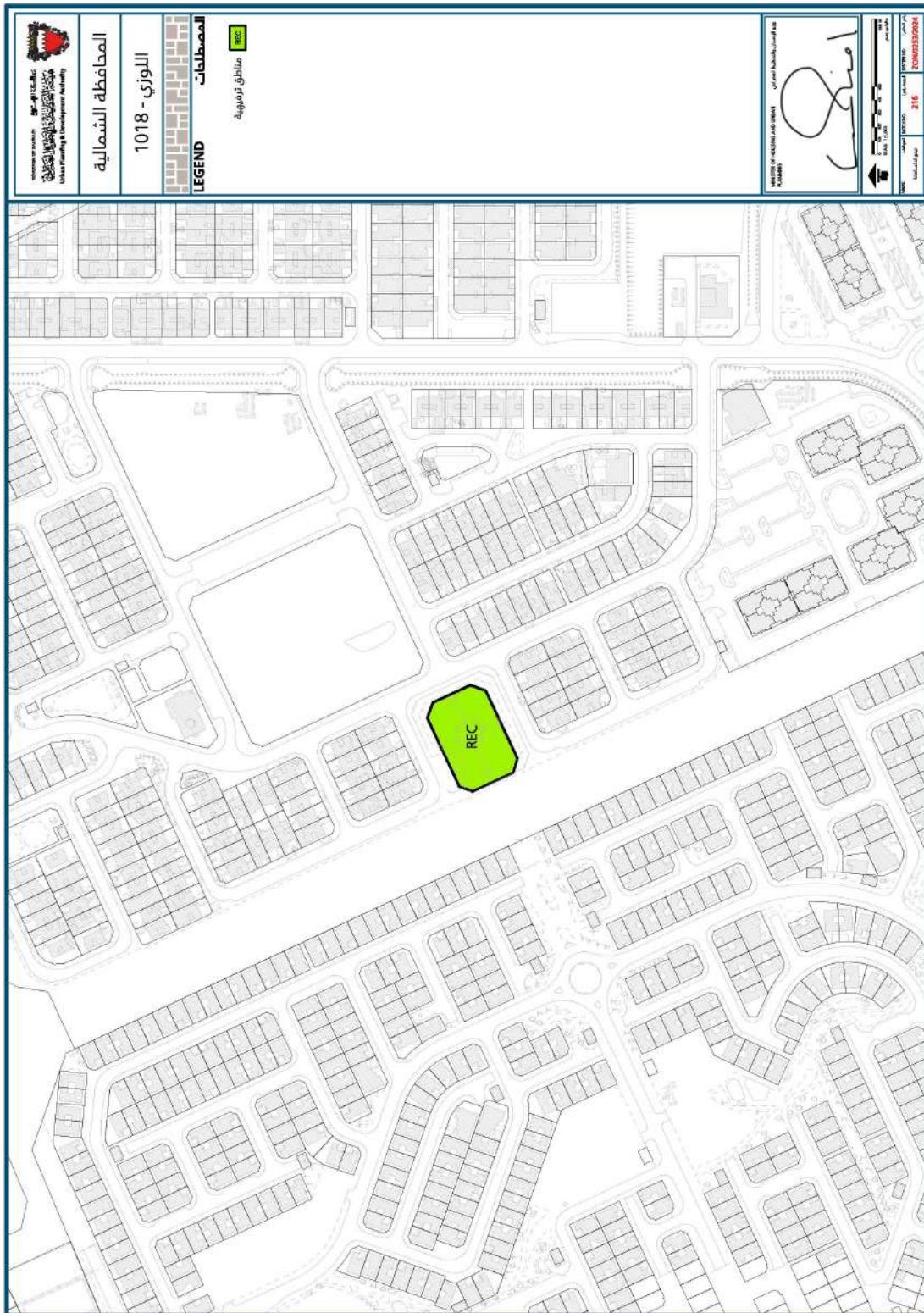
ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الإسكان والتخطيط العمراني

آمنة بنت أحمد الرميحي

صدر بتاريخ: ٣٠ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٩ يناير ٢٠٢٦ م



## وزارة الإسكان والتخطيط العمراني

قرار رقم (٥٩) لسنة ٢٠٢٦

بشأن تغيير تصنيف عقار في منطقة مدينة حمد - مجمع (١٢١٨)

وزير الإسكان والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وتعديلاتها،

وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاتها،

وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملك العقارات المنفعة العامة،

وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣،

وبعد العرض على المجلس البلدي لبلدية المنطقة الشمالية،

وبعد موافقة اللجنة العليا للتخطيط العمراني،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية وال عمرانية والتخطيطية للمنطقة،

وبناءً على عرض الرئيس التنفيذي لهيئة التخطيط والتطوير العمراني،

**قرر الآتي:**

**مادة (١)**

يُغير تصنيف العقار رقم (١٠٠٣٦٤) الكائن في منطقة مدينة حمد مجمع (١٢١٨) من تصنيف مناطق المشروعات الإسكانية (MOH) إلى تصنيف مناطق الخدمات الدينية (CSR) وفقاً لما هو وارد في الخارطة المرفقة لهذا القرار، وتطبق عليه الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣.

مادة (٢)

يلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

مادة (٣)

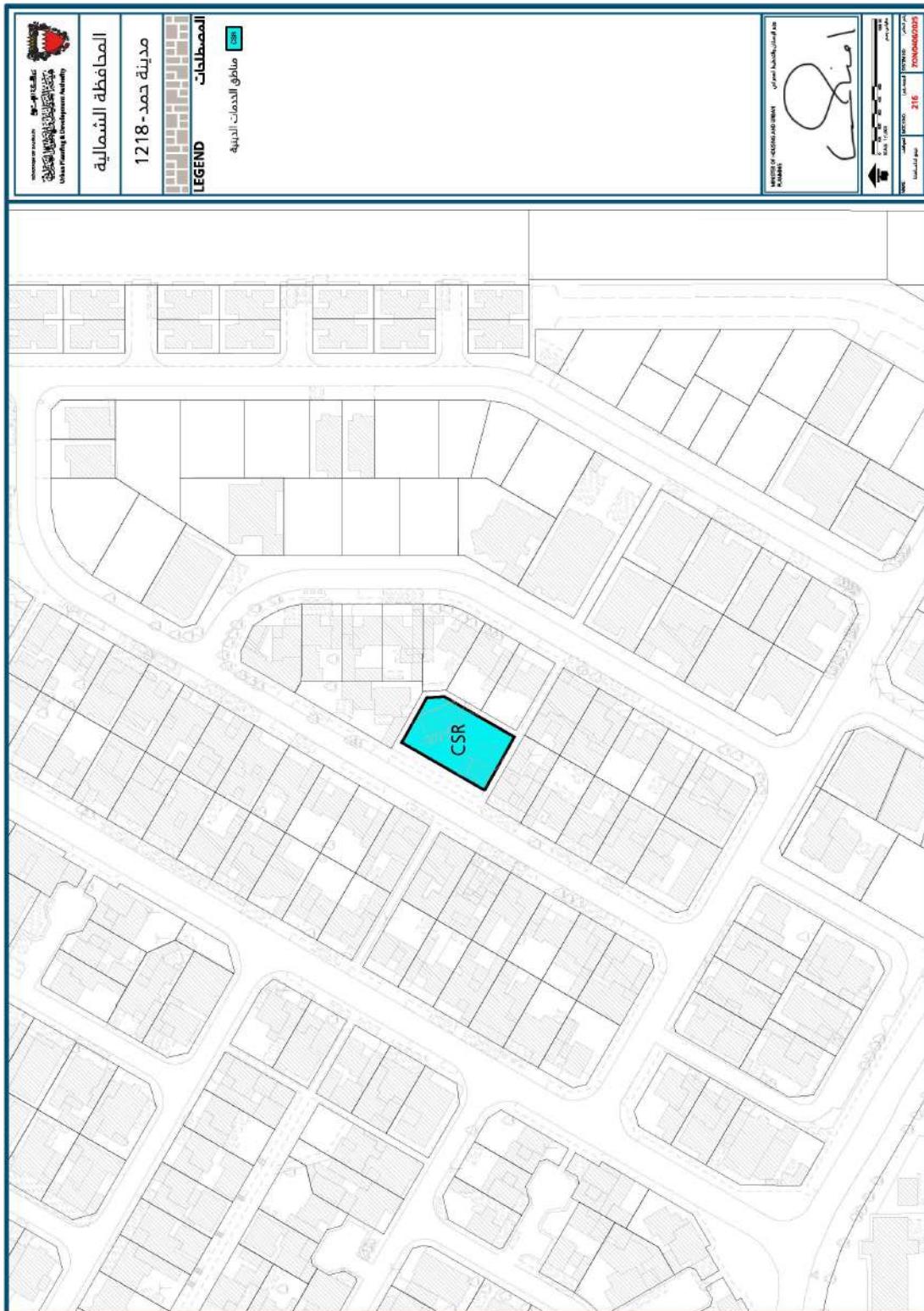
ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الإسكان والتخطيط العمراني

آمنة بنت أحمد الرميحي

صدر بتاريخ: ٣٠ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٩ يناير ٢٠٢٦ م



وزارة الإسكان والتخطيط العمراني

قرار رقم (٦١) لسنة ٢٠٢٦

بشأن استبدال تصنيف مناطق الخدمات والمرافق العامة (PS) بالمحافظة الجنوبية  
(الجزء السادس عشر)

وزير الإسكان والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته،  
وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية  
الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدّة للتعمير والتطوير، وتعديلاته،  
ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وتعديلاته،

وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية  
الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملك العقارات للمنفعة العامة،

وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣)  
لسنة ٢٠٢٣،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية وال عمرانية والتخطيطية لمنطقة،  
وبناءً على عرض الرئيس التنفيذي لهيئة التخطيط والتطوير العمراني،

قرر الآتي:

مادة (١)

يُستبدل تصنيف العقارات الكائنة بالمحافظة الجنوبية المصنفة ضمن تصنيف مناطق الخدمات والمرافق  
العامة (PS) إلى تصنيف مناطق الخدمات الدينية (CSR)، وتصنيف مناطق الخدمات الإدارية والأمنية  
(CSA)، وتصنيف مناطق الخدمات التعليمية (CSE)، وتصنيف الطرق والشوارع (ROD)، بما يتلاءم  
مع ملكية العقارات والبناء القائم والرخص الصادرة مع إزالة التصنيف الزائد من على الشوارع المحيطة،  
وذلك كله وفقاً لما هو وارد في الخارطة المرفقة لهذا القرار، وتطبق عليها الاشتراطات التنظيمية للتعمير  
بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣.

**مادة (٢)**

يلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

**مادة (٣)**

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الإسكان والتخطيط العمراني

آمنة بنت أحمد الرمحي

صدر بتاريخ: ٣٠ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٩ يناير ٢٠٢٦ م



## وزارة الإسكان والتخطيط العمراني

قرار رقم (٦٢) لسنة ٢٠٢٦

بشأن استبدال تصنيف مناطق الخدمات والمرافق العامة (PS) بالمحافظة الجنوبية  
(الجزء الثاني عشر)

وزير الإسكان والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدّة للتعمير والتطوير، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وتعديلاته،

وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملك العقارات للمنفعة العامة،

وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية وال عمرانية والتخطيطية لمنطقة،  
وبناءً على عرض الرئيس التنفيذي لهيئة التخطيط والتطوير العمراني،

**قرر الآتي:**

**مادة (١)**

يُستبدل تصنيف العقارات الكائنة بالمحافظة الجنوبية المصنفة ضمن تصنيف مناطق الخدمات والمرافق العامة (PS) إلى تصنيف مناطق البنية التحتية (IST)، وتصنيف مناطق الخدمات الإدارية والأمنية (CSA)، وتصنيف مناطق الخدمات الدينية (CSR)، وتصنيف مناطق مواقف السيارات (CP)، وتصنيف مناطق الخدمات التعليمية (CSE)، وتصنيف مناطق الخدمات الاجتماعية (CSC)، وتصنيف الطرق والشوارع (ROD)، بما يتلاءم مع ملكية العقارات والبناء القائم والرخص الصادرة مع إزالة التصنيف الزائد من على الشوارع المحيطة، وذلك كله وفقاً لما هو وارد في الخارطة المرفقة لهذا القرار، وتطبق عليها الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣.

مادة (٢)

يلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

مادة (٣)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الإسكان والتخطيط العمراني

آمنة بنت أحمد الرمحي

صدر بتاريخ: ٣٠ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٩ يناير ٢٠٢٦ م



## وزارة الإسكان والتخطيط العمراني

قرار رقم (٦٣) لسنة ٢٠٢٦

باستبدال تصنيف مناطق الخدمات والمرافق العامة (PS)  
بمحافظة العاصمة (الجزء الرابع عشر)

وزير الإسكان والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المبني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه، وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤، وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدّة للتعمير والتطوير، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملك العقارات للمنفعة العامة، وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية وال عمرانية والتخطيطية للمنطقة، وبناءً على عرض الرئيس التنفيذي لهيئة التخطيط والتطوير العمراني،

قرر الآتي:

## مادة (١)

يُستبدل تصنيف جزء من العقار الكائن بمحافظة العاصمة المُصنف ضمن تصنيف مناطق الخدمات والمرافق العامة (PS) إلى تصنيف الطرق والشوارع (ROD)، بما يتلاءم مع ملكية العقارات والبناء القائم والرخص الصادرة، مع إزالة التصنيف الزائد من على الشوارع المحيطة، وذلك كله وفقاً لما هو وارد في الخارطة المرفقة لهذا القرار، وتطبق عليها الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣.

**مادة (٢)**

يلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

**مادة (٣)**

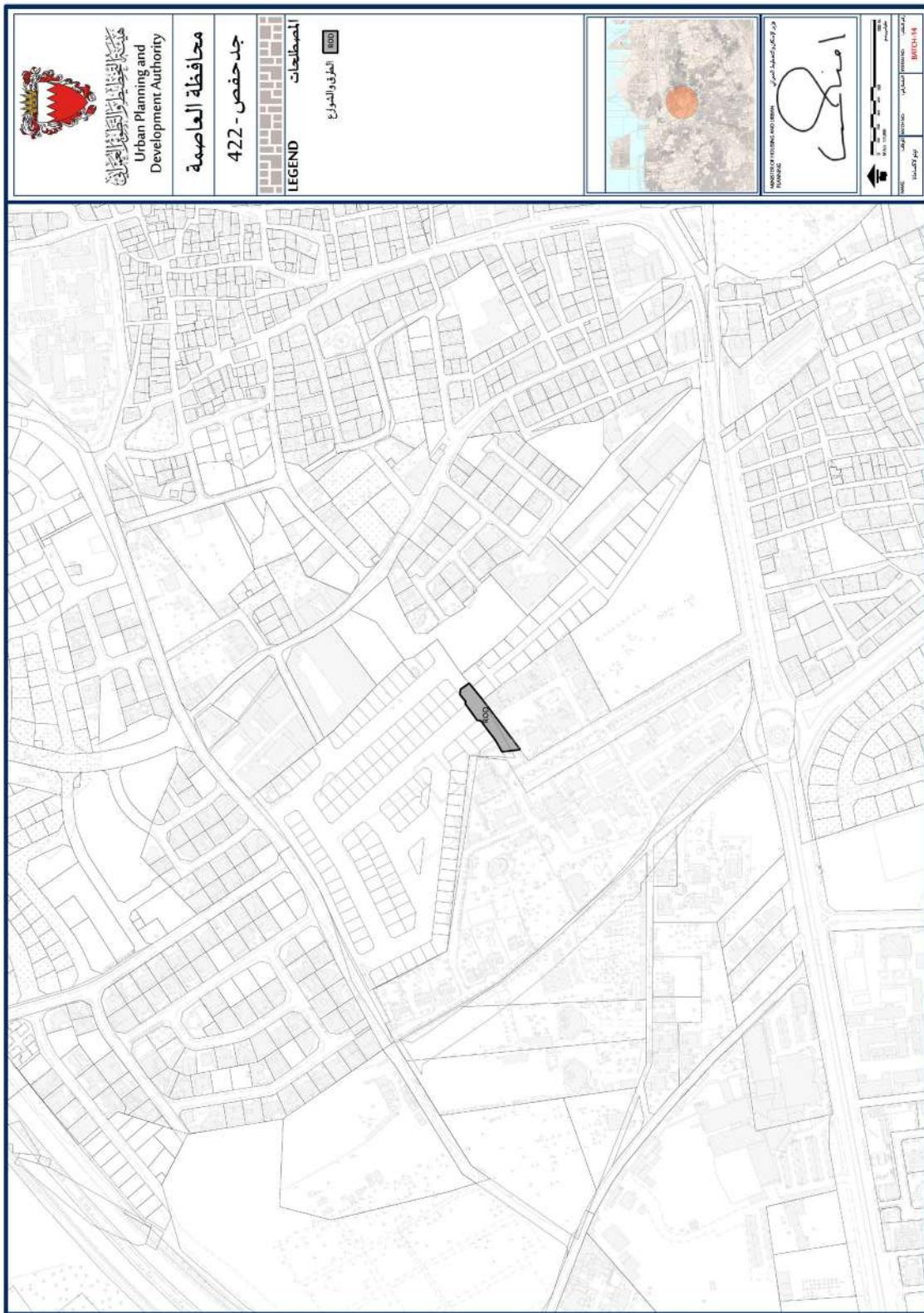
ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الإسكان والتخطيط العمراني

آمنة بنت أحمد الرميحي

صدر بتاريخ: ٣٠ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٩ يناير ٢٠٢٦ م



## وزارة الإسكان والتخطيط العمراني

قرار رقم (٦٤) لسنة ٢٠٢٦

بشأن استبدال تصنيف مناطق الخدمات والمرافق العامة (PS) بالمحافظة الجنوبية  
(الجزء التاسع عشر)

وزير الإسكان والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته،  
وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،  
وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية  
الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤،  
وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدّة للتعمير والتطوير، وتعديلاته،  
ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وتعديلاته،  
وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية  
الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاته،  
وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملك العقارات للمنفعة العامة،  
وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣)  
لسنة ٢٠٢٣،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية وال عمرانية والتخطيطية لمنطقة،  
وبناءً على عرض الرئيس التنفيذي لهيئة التخطيط والتطوير العمراني،

قرر الآتي:

مادة (١)

يُستبدل تصنيف العقارات الكائنة بالمحافظة الجنوبية المصنفة ضمن تصنيف مناطق الخدمات والمرافق  
العامة (PS) إلى تصنيف مناطق الخدمات الدينية (CSR)، بما يتلاءم مع ملكية العقارات والبناء القائم  
والرخص الصادرة مع إزالة التصنيف الزائد من على الشوارع المحيطة، وذلك وفقاً لما هو وارد في  
الخارطة المرفقة لهذا القرار، وتطبق عليها الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة  
البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣.

مادة (٢)

يلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

مادة (٣)

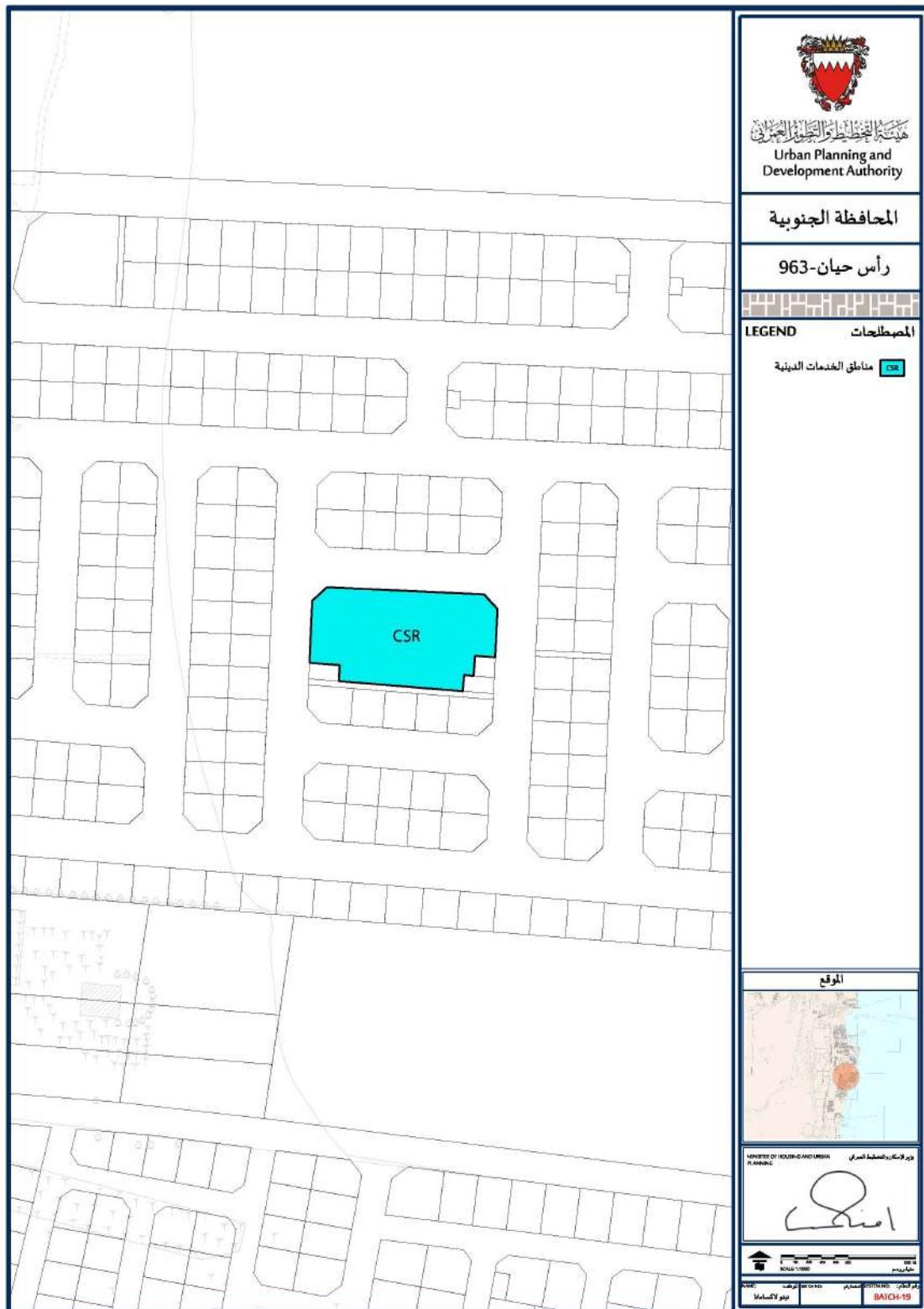
ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الإسكان والتخطيط العمراني

آمنة بنت أحمد الرمحي

صدر بتاريخ: ٣٠ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٩ يناير ٢٠٢٦ م



## وزارة الإسكان والتخطيط العمراني

قرار رقم (٦٥) لسنة ٢٠٢٦

بشأن استبدال تصنيف مناطق الخدمات والمرافق العامة (PS) بالمحافظة الشمالية  
(الجزء الخامس عشر)

وزير الإسكان والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه، وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤، وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدّة للتعهير والتطوير، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملك العقارات للمنفعة العامة، وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعهير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية وال عمرانية والتخطيطية لمنطقة، وبناءً على عرض الرئيس التنفيذي لهيئة التخطيط والتطوير العمراني،

قرر الآتي:

## مادة (١)

يُستبدل تصنيف العقارات الكائنة بالمحافظة الشمالية المصنفة ضمن تصنيف مناطق الخدمات والمرافق العامة (PS) إلى تصنيف مناطق البنية التحتية (IST) وتصنيف مناطق الخدمات الرياضية (CSS) وتصنيف مناطق الخدمات الصحية (CSH) وتصنيف مناطق الخدمات التعليمية (CSE) وتصنيف مناطق الخدمات الدينية (CSR) وتصنيف مناطق الخدمات الإدارية والأمنية (CSA) وتصنيف مناطق الخدمات الاجتماعية (CSC) وتصنيف مناطق موافق السيارات (CP) وتصنيف مناطق محطات الوقود (PTR) وتصنيف مناطق مرات المشاة والخدمات (PIC) بما يتلاءم مع ملكية العقارات والبناء القائم والرخص الصادرة مع إزالة التصنيف الزائد من على الشوارع المحيطة، وذلك كله وفقاً لما هو وارد في الخرائط

المرافقة لهذا القرار، وتطبق عليها الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة البحرين  
الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣.

**مادة (٢)**

يلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

**مادة (٣)**

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

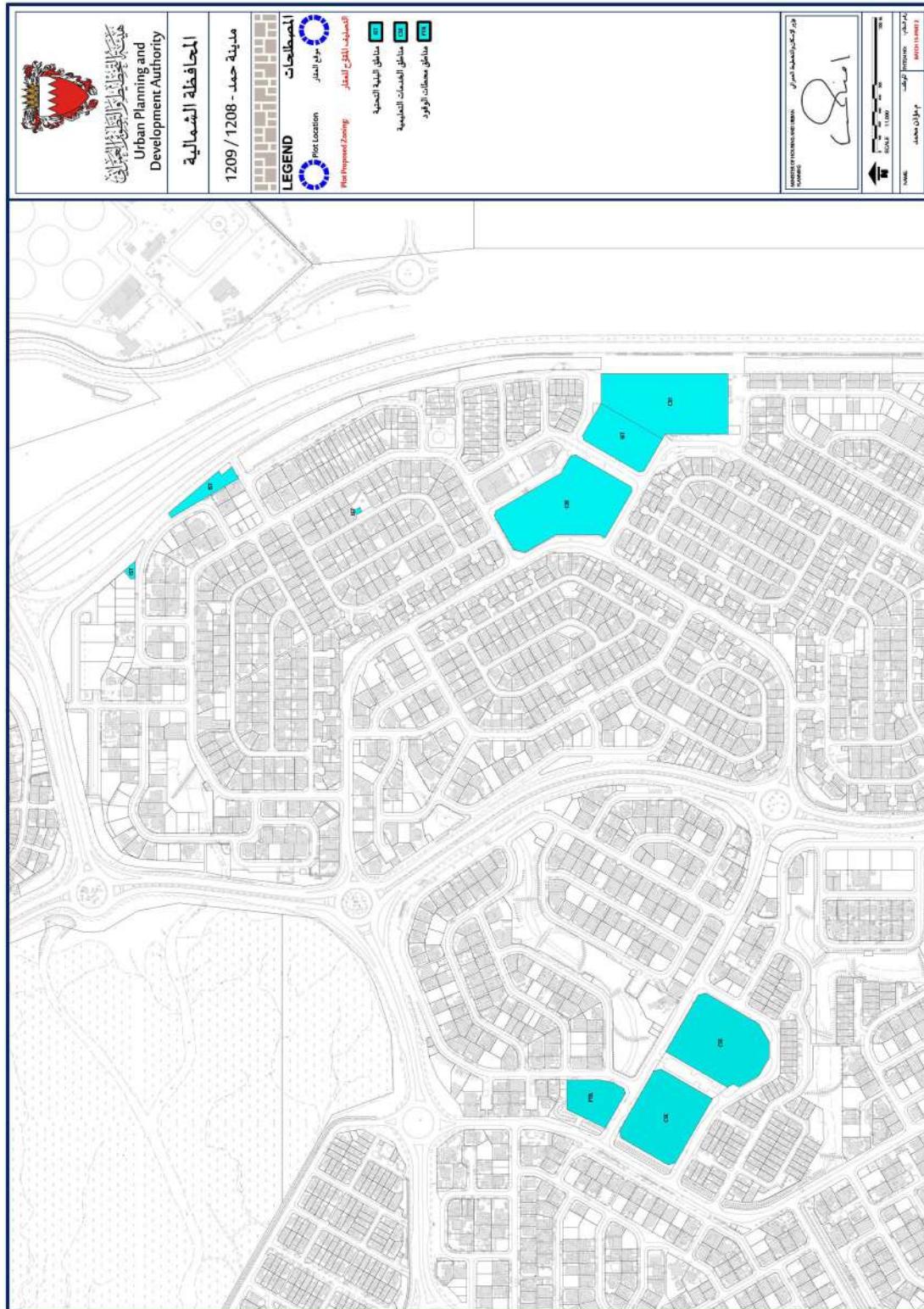
**وزير الإسكان والتخطيط العمراني**

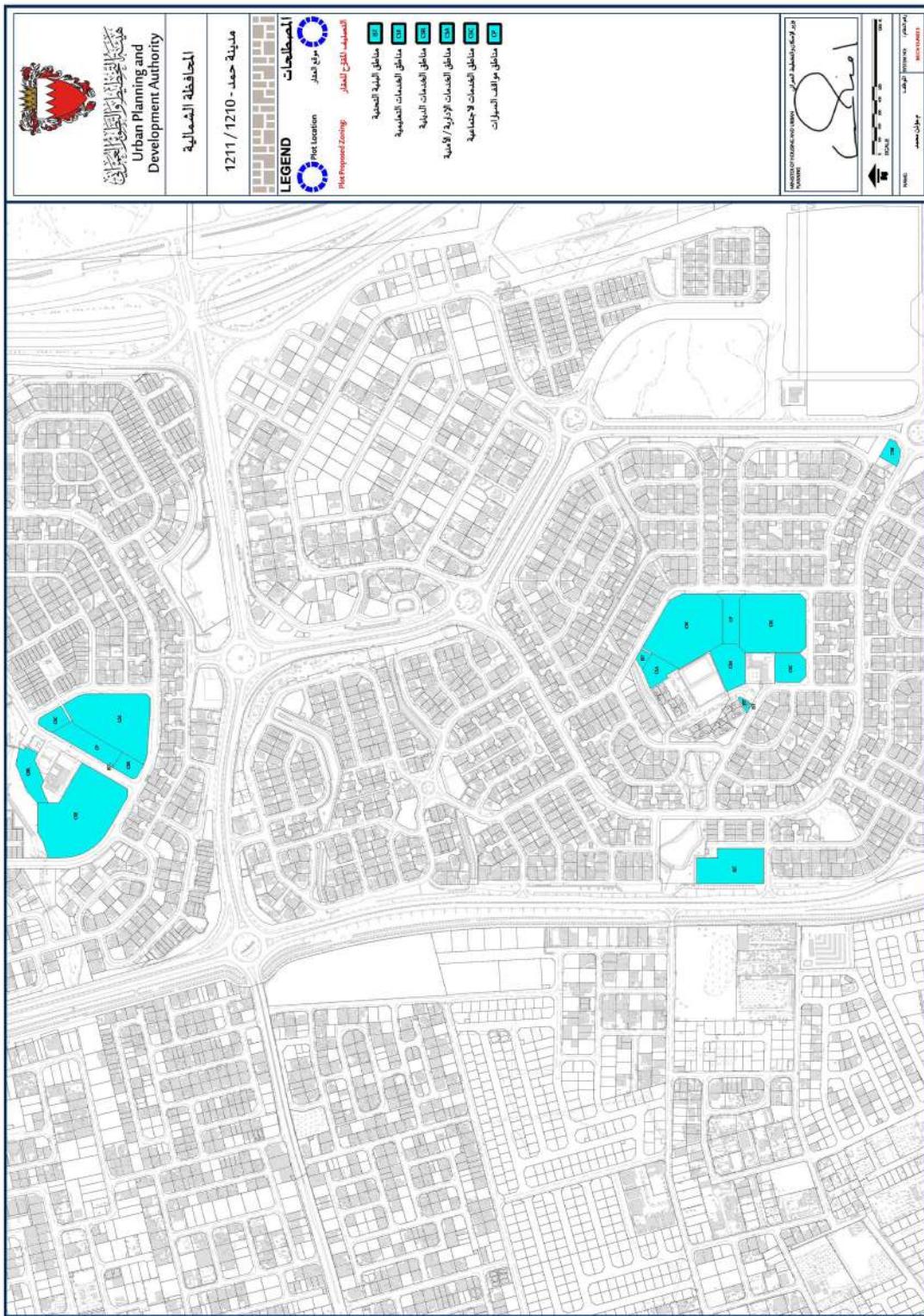
**آمنة بنت أحمد الرميحي**

صدر بتاريخ: ٣٠ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٩ يناير ٢٠٢٦ م







## وزارة الإسكان والتخطيط العمراني

قرار رقم (٦٦) لسنة ٢٠٢٦

بشأن استبدال تصنيف مناطق الخدمات والمرافق العامة (PS) بالمحافظة الشمالية

(الجزء السادس عشر)

وزير الإسكان والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته،

وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدّة للتعهير والتطوير، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩ ، وتعديلاته،

وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١ ، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢ ، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملك العقارات للمنفعة العامة،

وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعهير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣ ،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية وال عمرانية والتخطيطية لمنطقة،

وبناءً على عرض الرئيس التنفيذي لهيئة التخطيط والتطوير العمراني،

قرر الآتي:

مادة (١)

يُستبدل تصنيف العقارات الكائنة بالمحافظة الشمالية المصنفة ضمن تصنيف مناطق الخدمات والمرافق العامة (PS) إلى تصنيف مناطق البنية التحتية (IST) وتصنيف مناطق الخدمات الرياضية (CSS) وتصنيف مناطق الخدمات الصحية (CSH) وتصنيف مناطق الخدمات التعليمية (CSE) وتصنيف مناطق الخدمات الإدارية والأمنية (CSA) وتصنيف مناطق الخدمات الاجتماعية (CSC) وتصنيف مناطق الخدمات الدينية (CSR) وتصنيف مناطق خدمات النقل (TRN) وتصنيف مناطق موافق السيارات (CP) وتصنيف مناطق محطات الوقود (PTR) يتلاءم مع ملكية العقارات والبناء القائم والرخص الصادرة مع إزالة التصنيف الزائد من على الشوارع المحيطة، وذلك كله وفقاً لما هو وارد في الخرائط

المرافقة لهذا القرار، وتطبق عليها الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة البحرين  
الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣.

**مادة (٢)**

يلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

**مادة (٣)**

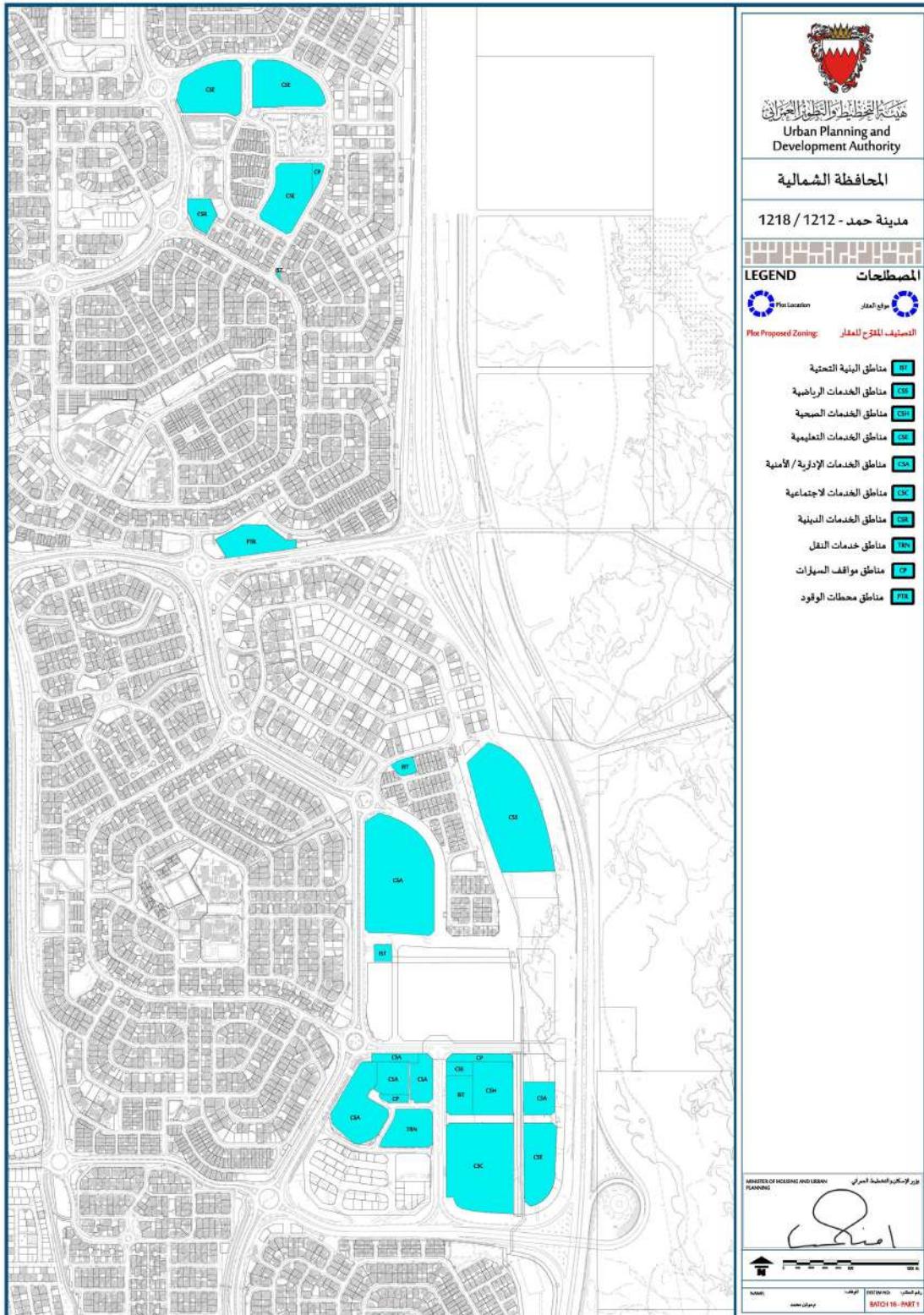
ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

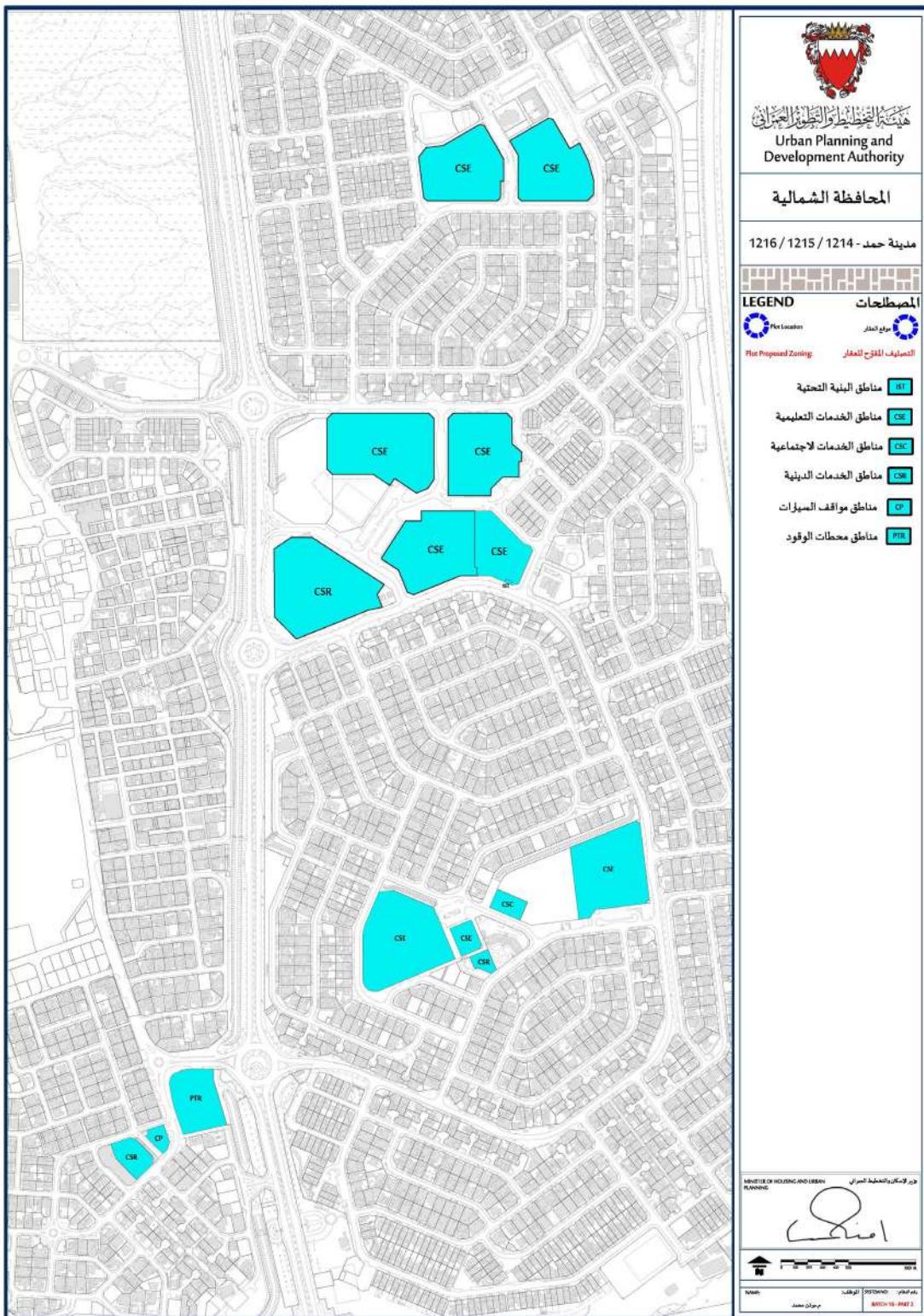
**وزير الإسكان والتخطيط العمراني**

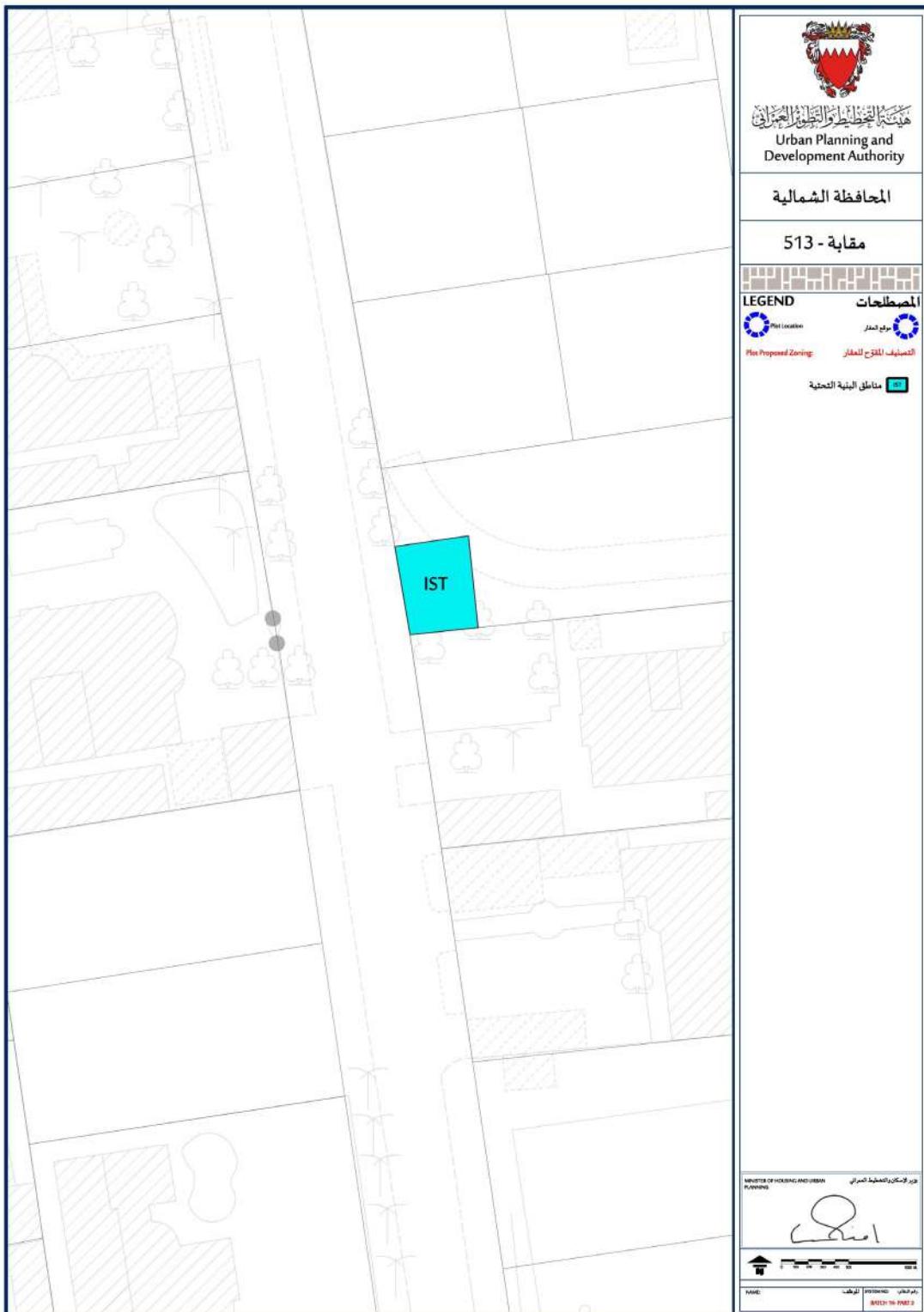
آمنة بنت أحمد الرميحي

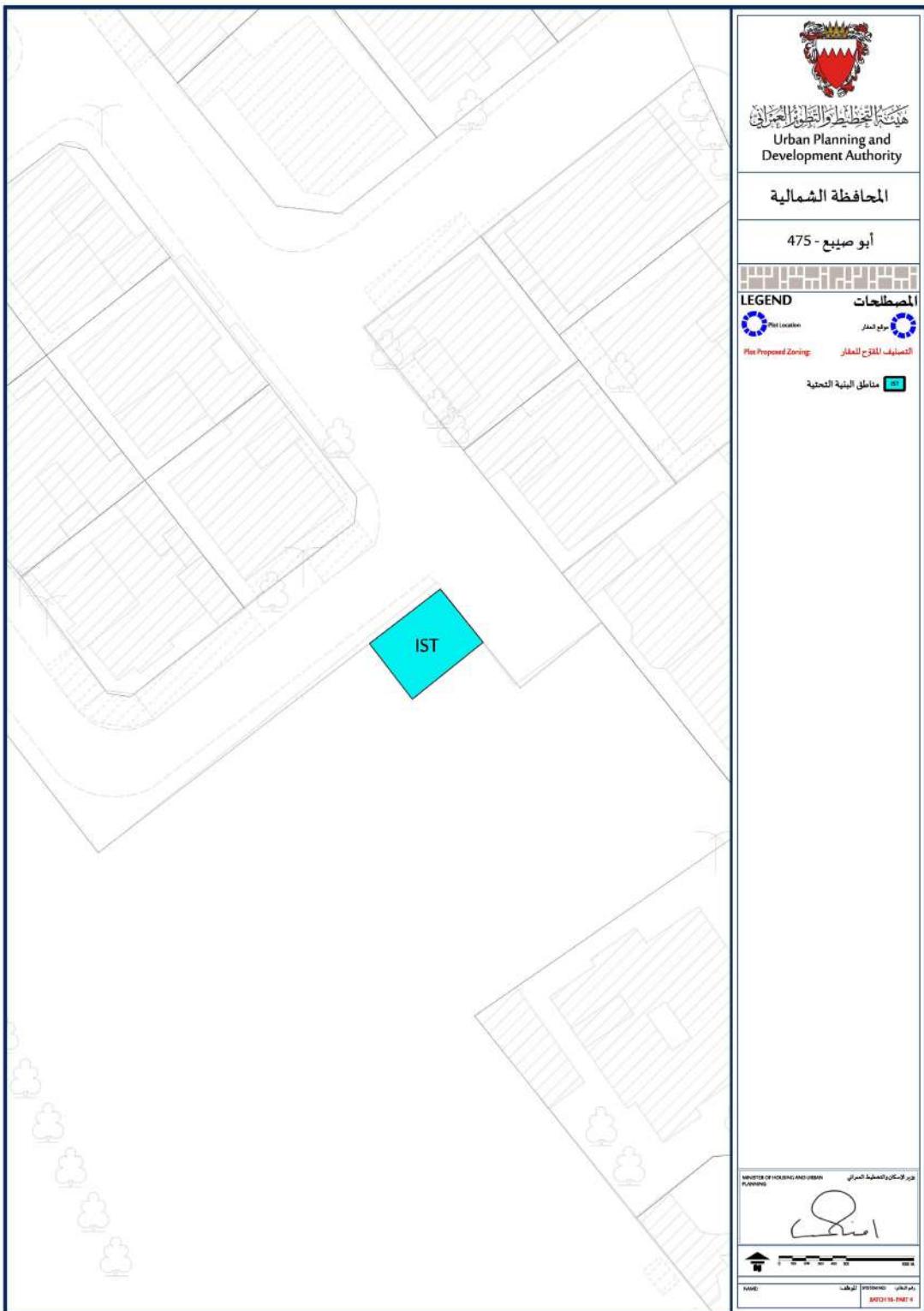
صدر بتاريخ: ٣٠ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٩ يناير ٢٠٢٦ م









## وزارة الإسكان والتخطيط العمراني

قرار رقم (٦٧) لسنة ٢٠٢٦

بشأن تصنيف عدد من العقارات في منطقة كرانة - مجمعي (٤٥٦-٤٦٠)

وزير الإسكان والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته،  
وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية  
الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدّة للتعمير والتطوير، وتعديلاته،  
ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وتعديلاتها،

وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية  
الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاتها،

وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملك العقارات المنفعة العامة،

وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣)  
لسنة ٢٠٢٣،

وبعد العرض على المجلس البلدي لبلدية المنطقة الشمالية،

وبعد موافقة اللجنة العليا للتخطيط العمراني،

وببناءً على الدراسات الاجتماعية وال عمرانية والتخطيطية للمنطقة،

وببناءً على عرض الرئيس التنفيذي لهيئة التخطيط والتطوير العمراني،

فقرر الآتي:

**مادة (١)**

يُصنف عدد من العقارات الكائنة في منطقة كرانة مجمعي (٤٥٦-٤٦٠) ضمن تصنيف مناطق السكن  
الخاص المتصل ب باستخدام تجاري (RHB\*\*) وتصنيف مناطق البنية التحتية (IST) وفقاً لما هو وارد  
في الخارطة المرفقة لهذا القرار، وتطبق عليها الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة  
البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣.

مادة (٢)

يلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

مادة (٣)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الإسكان والتخطيط العمراني

آمنة بنت أحمد الرميحي

صدر بتاريخ: ٣٠ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٩ يناير ٢٠٢٦ م



## وزارة الإسكان والتخطيط العمراني

قرار رقم (٦٨) لسنة ٢٠٢٦

## بشأن تصنيف عقار في منطقة المنامة/واجهة البحريّة - مجمع (٣٤٦)

وزير الإسكان والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدّة للتعهير والتطوير، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وتعديلاتها،

وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاتها،

وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملك العقارات المنفعة العامة،

وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعهير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣،

وبعد العرض على مجلس أمانة العاصمة،

وبعد موافقة اللجنة العليا للتخطيط العمراني،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية وال عمرانية والتخطيطية للمنطقة،

وبناءً على عرض الرئيس التنفيذي لهيئة التخطيط والتطوير العمراني،

فقرر الآتي:

**مادة (١)**

يُصنف العقار رقم (٠٣٢١٠١١٧) الكائن في منطقة المنامة/واجهة البحريّة مجمع (٣٤٦) ضمن تصنيف مناطق الواجهات البحريّة (WF) بحسب التخصيص وفقاً لما هو وارد في الخارطة المرافقـة لهذا القرار، وتطبق عليه الاشتراطات التنظيمية للتعهير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣.

**مادة (٢)**

يلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

**مادة (٣)**

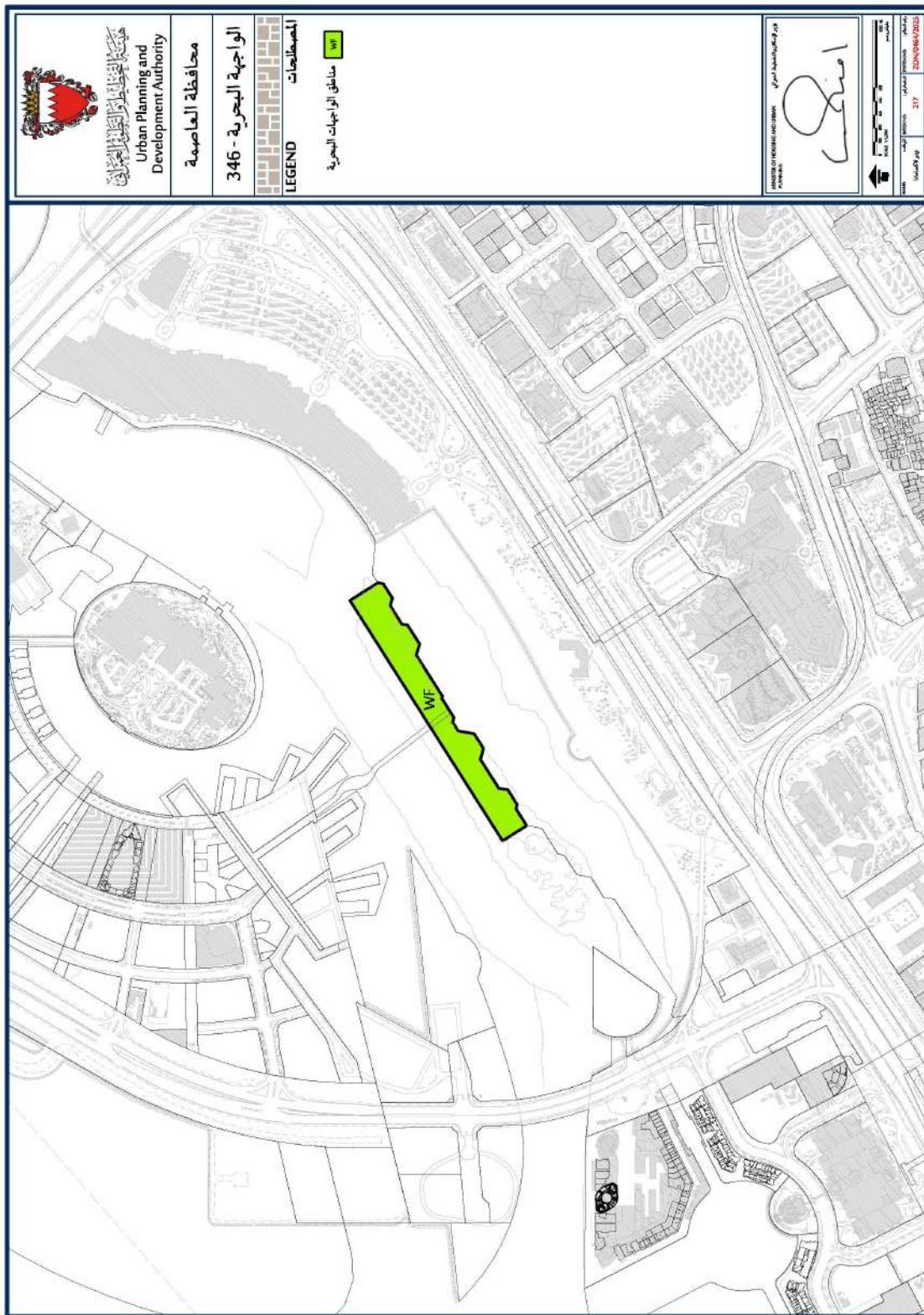
ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الإسكان والتخطيط العمراني

آمنة بنت أحمد الرميحي

صدر بتاريخ: ٣٠ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٩ يناير ٢٠٢٦ م



وزارة الإسكان والتخطيط العمراني

قرار رقم (٦٩) لسنة ٢٠٢٦

بشأن تصنيف عقار في منطقة بلاج الجزائر - مجمع (١٠٦٤)

وزير الإسكان والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وتعديلاتها،

وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاتها،

وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملك العقارات المنفعة العامة،

وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣،

وبعد العرض على المجلس البلدي لبلدية المنطقة الجنوبية،

وبعد موافقة اللجنة العليا للتخطيط العمراني،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية وال عمرانية والتخطيطية للمنطقة،

وبناءً على عرض الرئيس التنفيذي لهيئة التخطيط والتطوير العمراني،

قرر الآتي:

مادة (١)

يُصنف العقار رقم (١١٠٢٩١٢) الكائن في منطقة بلاج الجزائر مجمع (١٠٦٤) ضمن تصنيف مناطق الخدمات الإدارية والأمنية (CSA) لاستخدام الهيئات والمؤسسات المعنية التي تهدف إلى تعزيز اللياقة والصحة النفسية وفقاً لما هو وارد في الخارطة المرافقـة لهذا القرار، وتطـبق عليه الاشتراطـات التنظيمـية للـتعـمير بمـختلفـ المـناـطقـ فيـ مـملـكـةـ الـبـحـرـيـنـ الصـادـرـةـ بـالـقـارـرـ رقمـ (٩٣ـ) لـسـنـةـ ٢ـ٠ـ٢ـ٣ـ.

مادة (٢)

يلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

مادة (٣)

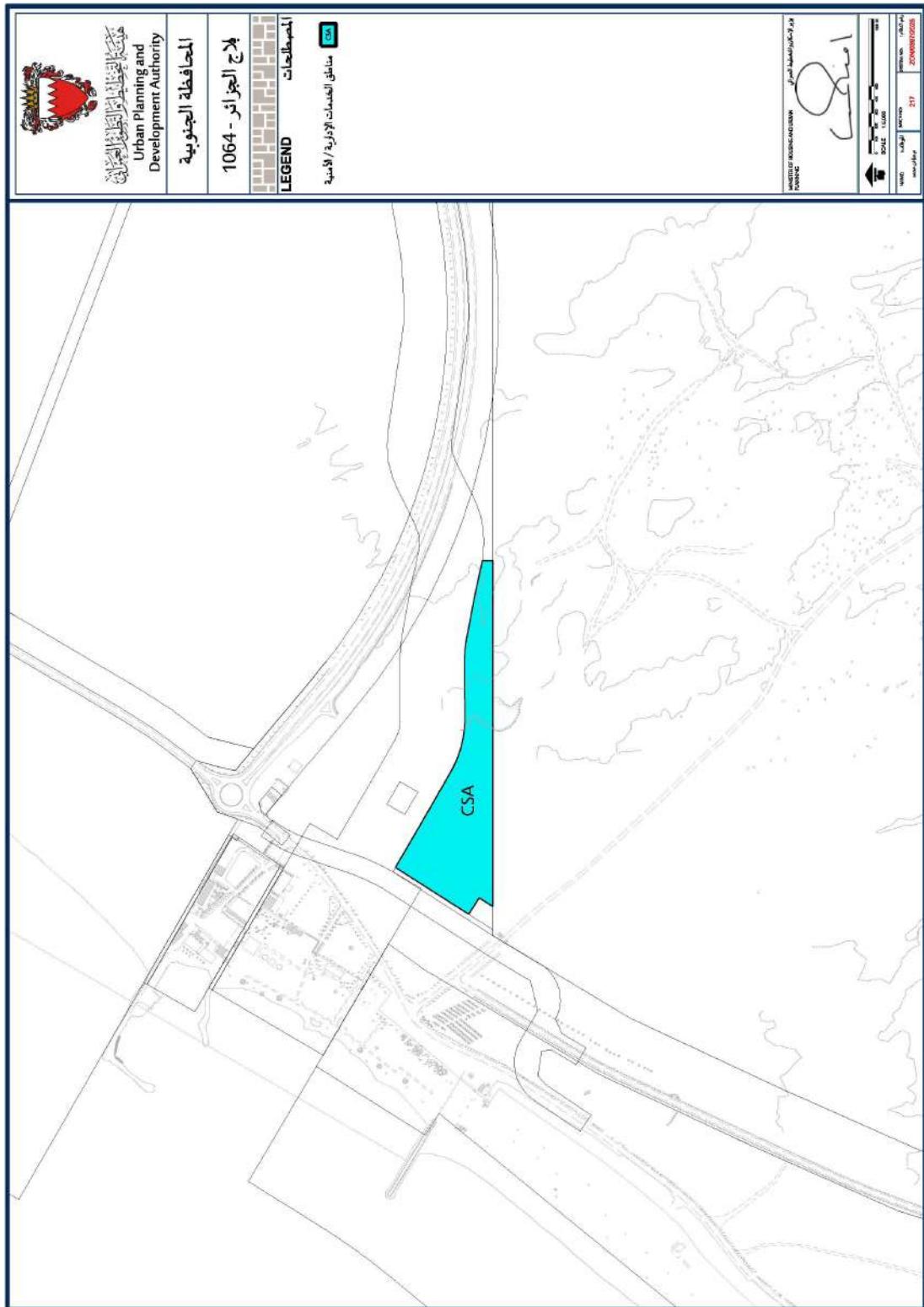
ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الإسكان والتخطيط العمراني

آمنة بنت أحمد الرميحي

صدر بتاريخ: ٣٠ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٩ يناير ٢٠٢٦ م



## وزارة الإسكان والتخطيط العمراني

قرار رقم (٧٠) لسنة ٢٠٢٦

## بشأن تغيير تصنيف عقار في منطقة مقابة - مجمع (٥٠٥)

وزير الإسكان والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وتعديلاتها،

وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاتها،

وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملك العقارات المنفعة العامة،

وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣،

وبعد العرض على المجلس البلدي لبلدية المنطقة الشمالية،

وبعد موافقة اللجنة العليا للتخطيط العمراني،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية وال عمرانية والتخطيطية للمنطقة،

وبناءً على عرض الرئيس التنفيذي لهيئة التخطيط والتطوير العمراني،

قرر الآتي:

## مادة (١)

يُغير تصنيف العقار رقم (٠٥٠٢٦٩٨٠) الكائن في منطقة مقابة مجمع (٥٠٥) من تصنيف مناطق السكن الخاص A (RA) إلى تصنيف المناطق الترفيهية (REC) وفقاً لما هو وارد في الخارطة المرفقة لهذا القرار، وتطبق عليه الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣.

**مادة (٢)**

يلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

**مادة (٣)**

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الإسكان والتخطيط العمراني

آمنة بنت أحمد الرميحي

صدر بتاريخ: ٣٠ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٩ يناير ٢٠٢٦ م



## وزارة الإسكان والتخطيط العمراني

قرار رقم (٧٢) لسنة ٢٠٢٦

بشأن تغيير تصنيف عقار في منطقة رأس حيان - مجمع (٩٥٨)

وزير الإسكان والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وتعديلاتها،

وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاتها،

وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملاك العقارات للمنفعة العامة،

وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣،

وبعد العرض على المجلس البلدي لبلدية المنطقة الجنوبية،

وبعد موافقة اللجنة العليا للتخطيط العمراني،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية وال عمرانية والتخطيطية للمنطقة،

وبناءً على عرض الرئيس التنفيذي لهيئة التخطيط والتطوير العمراني،

**فقرر الآتي:**

**مادة (١)**

يُغير تصنيف العقار رقم (١٢٠١٦٣٦٦) الكائن في منطقة رأس حيان مجمع (٩٥٨) من تصنيف مناطق الخدمات والمرافق العامة (PS) إلى تصنيف مناطق الأمن الغذائي الحيواني والسمكي (FS2) وفقاً لما هو وارد في الخارطة المرفقة لهذا القرار، وتطبق عليه الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣.

**مادة (٢)**

يلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

**مادة (٣)**

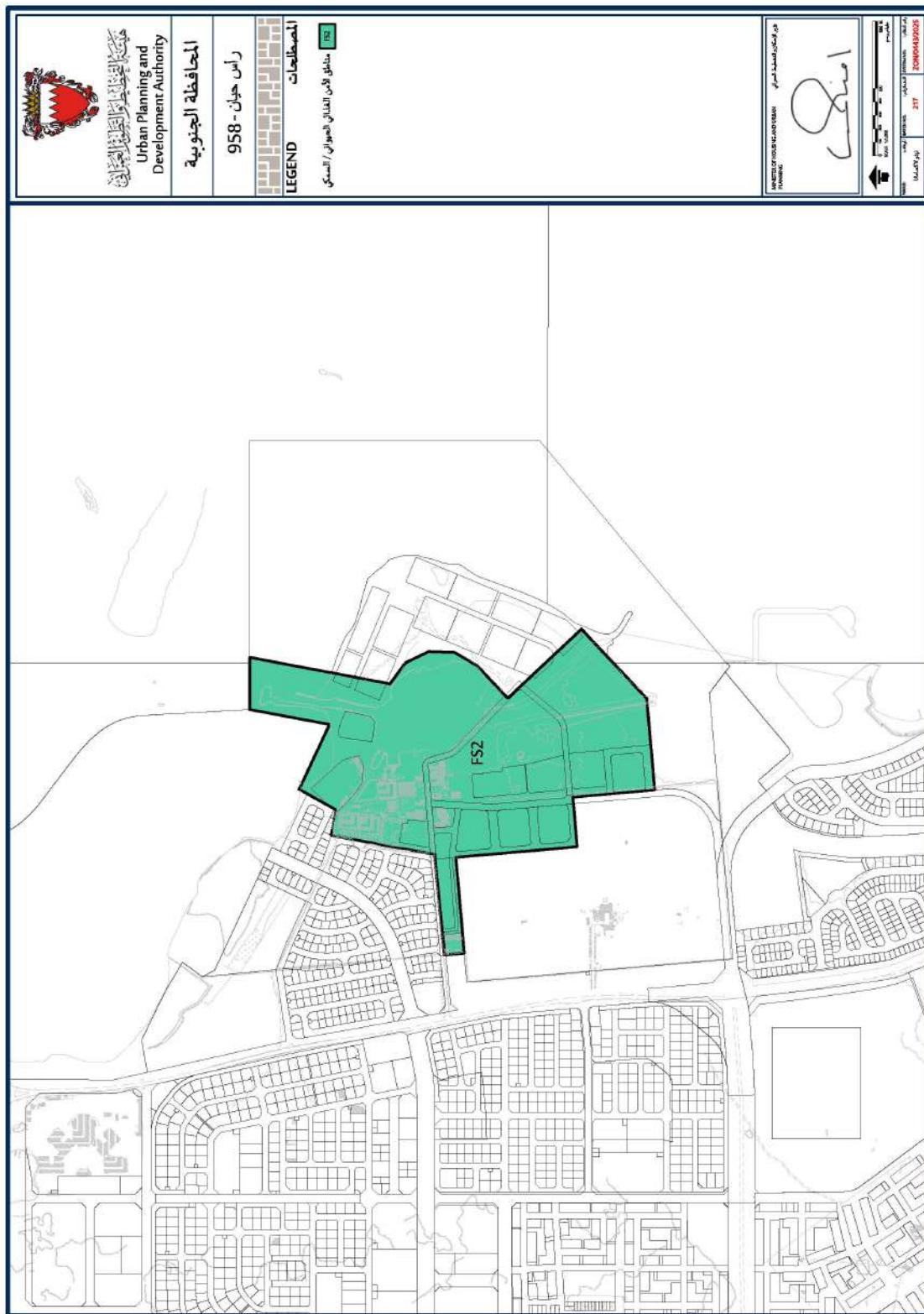
ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الإسكان والتخطيط العمراني

آمنة بنت أحمد الرميحي

صدر بتاريخ: ٣٠ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٩ يناير ٢٠٢٦ م



## وزارة الإسكان والتخطيط العمراني

قرار رقم (٧٣) لسنة ٢٠٢٦

## بشأن تغيير تصنيف عقار في منطقة البدع - مجمع (٥٥٣)

وزير الإسكان والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وتعديلاتها،

وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاتها،

وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملاك العقارات للمنفعة العامة،

وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣،

وبعد العرض على المجلس البلدي لبلدية المنطقة الشمالية،

وبعد موافقة اللجنة العليا للتخطيط العمراني،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية وال عمرانية والتخطيطية للمنطقة،

وبناءً على عرض الرئيس التنفيذي لهيئة التخطيط والتطوير العمراني،

فقرر الآتي:

**مادة (١)**

يُغير تصنيف العقار رقم (٥١٥٤٣٥) الكائن في منطقة البدع مجمع (٥٥٣) من تصنيف المناطق الزراعية الاستثمارية (AGI) إلى تصنيف مناطق الأمن الغذائي النباتي (FS1) بحسب التخصيص وفقاً لما هو وارد في الخارطة المرفقة لهذا القرار، وتطبق عليه الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣.

**مادة (٢)**

يلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

**مادة (٣)**

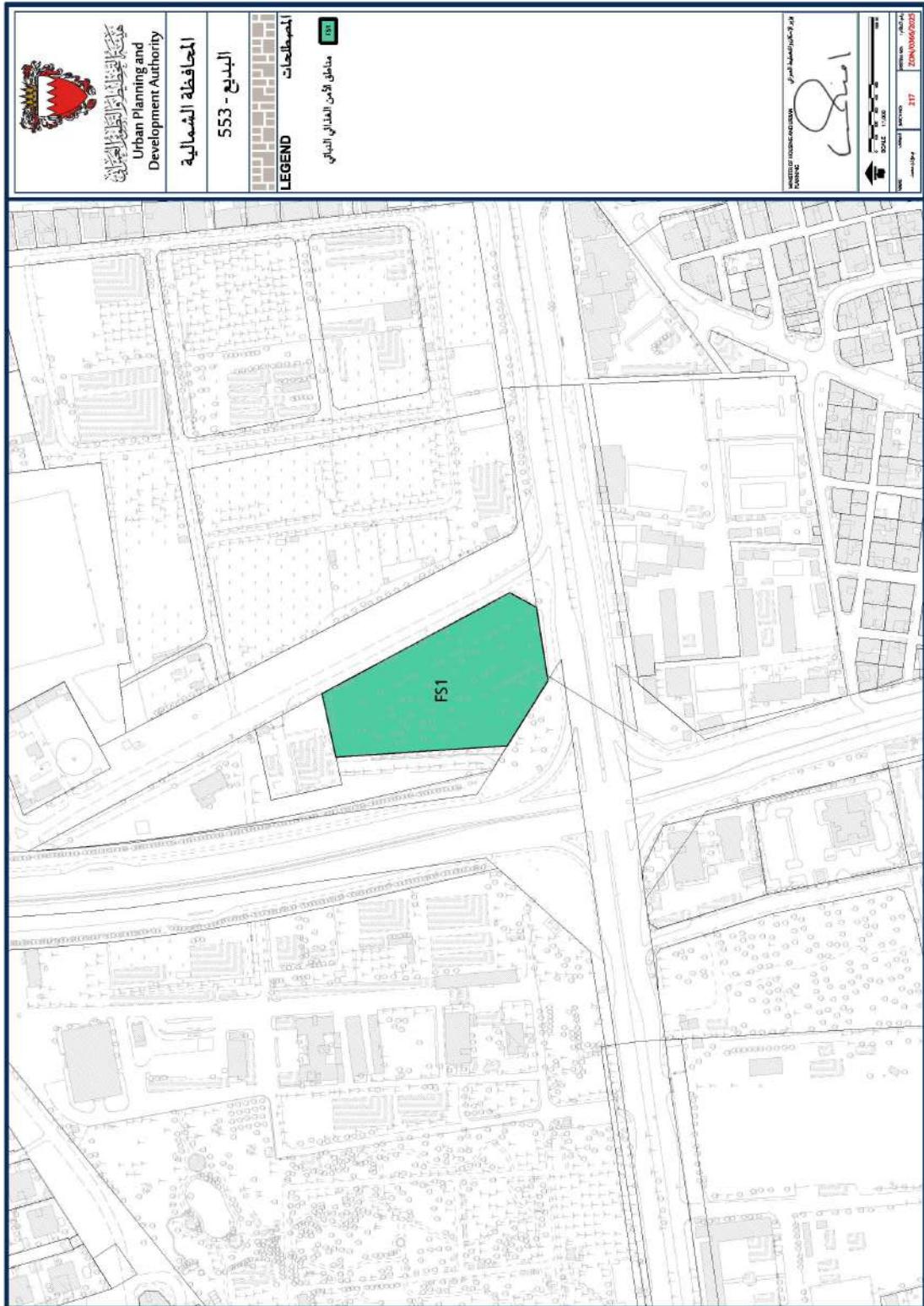
ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الإسكان والتخطيط العمراني

آمنة بنت أحمد الرميحي

صدر بتاريخ: ٣٠ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٩ يناير ٢٠٢٦ م



## وزارة الإسكان والتخطيط العمراني

قرار رقم (٧٤) لسنة ٢٠٢٦

بشأن تغيير تصنيف عقار في منطقة صدد - مجمع (١٠٣٨)

وزير الإسكان والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وتعديلاتها،

وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاتها،

وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملك العقارات المنفعة العامة،

وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣،

وبعد العرض على المجلس البلدي لبلدية المنطقة الشمالية،

وبعد موافقة اللجنة العليا للتخطيط العمراني،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية وال عمرانية والتخطيطية للمنطقة،

وبناءً على عرض الرئيس التنفيذي لهيئة التخطيط والتطوير العمراني،

**قرر الآتي:**

**مادة (١)**

يُغير تصنيف العقار رقم (١٠٠٢٢٨٢) الكائن في منطقة صدد مجمع (١٠٣٨) من تصنيف مناطق السكن الخاص ب (RB) إلى تصنيف مناطق مجمعات السكن الخاص ب (RBC) وفقاً لما هو وارد في الخارطة المرفقة لهذا القرار، وتطبق عليه الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣.

مادة (٢)

يلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

مادة (٣)

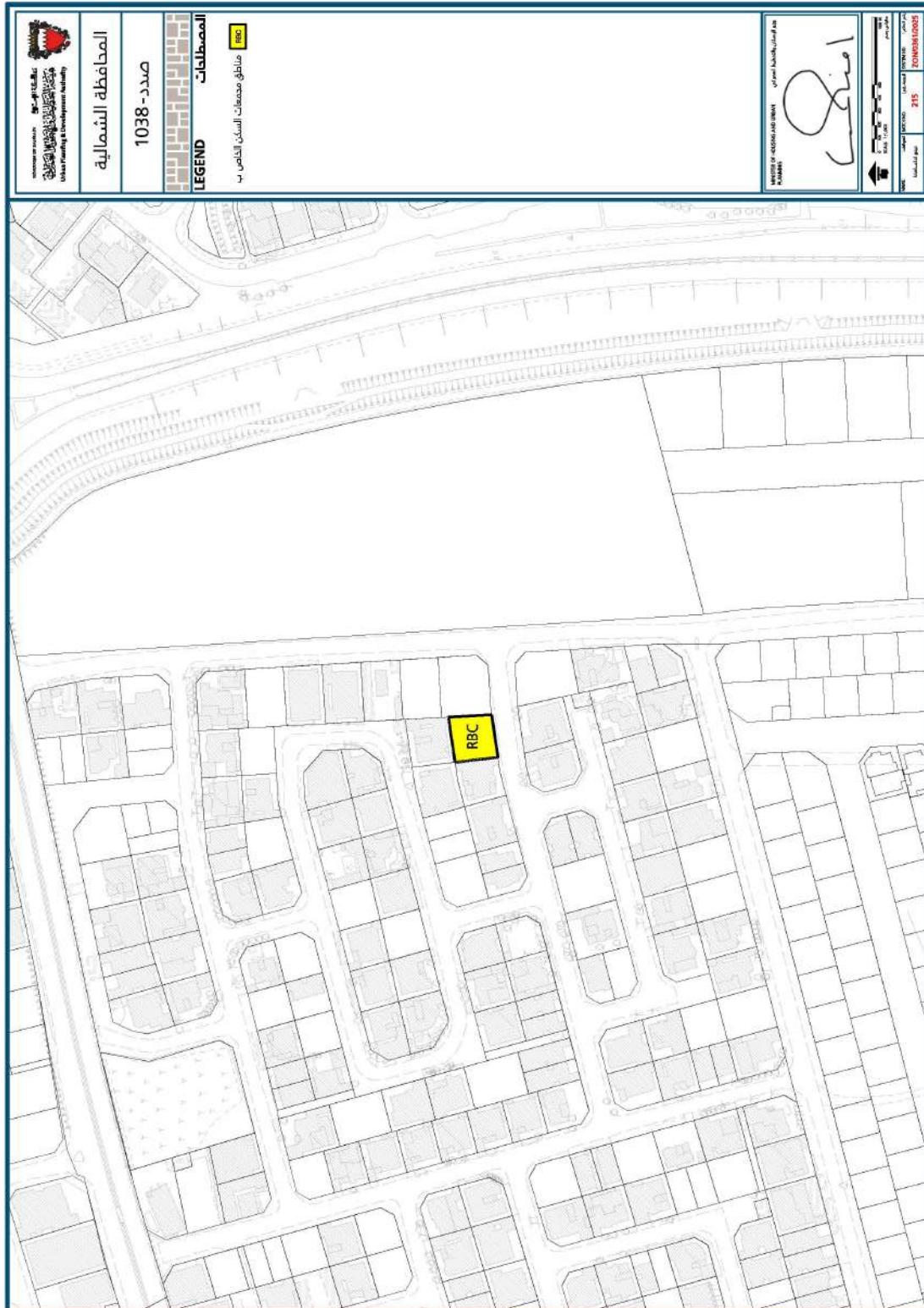
ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الإسكان والتخطيط العمراني

آمنة بنت أحمد الرميحي

صدر بتاريخ: ٢ شعبان ١٤٤٧ هـ

الموافق: ٢١ يناير ٢٠٢٦ م



## وزارة الإسكان والتخطيط العمراني

قرار رقم (٧٥) لسنة ٢٠٢٦

بشأن تغيير تصنيف عقار في منطقة الجفير - مجمع (٣٤٠)

وزير الإسكان والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته،  
وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية  
الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير، وتعديلاته،  
ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وتعديلاتها،

وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية  
الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاتها،

وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملك العقارات المنفعة العامة،

وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣)  
لسنة ٢٠٢٣،

وبعد العرض على مجلس أمانة العاصمة،

وبعد موافقة اللجنة العليا للتخطيط العمراني،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية وال عمرانية والتخطيطية للمنطقة،

وبناءً على عرض الرئيس التنفيذي لهيئة التخطيط والتطوير العمراني،

فقرر الآتي:

مادة (١)

يُغير تصنيف العقار رقم (٠٣٠٤٠٦٢٦) الكائن في منطقة الجفير مجمع (٣٤٠) من تصنيف مناطق الخدمات التعليمية (CSE) إلى تصنيف مناطق المشروعات ذات الطبيعة الخاصة (SP) وفقاً لما هو وارد في الخارطة المراقبة لهذا القرار، وتطبق عليه الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في مملكة البحرين الصادرة بالقرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠٢٣.

**مادة (٢)**

يلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

**مادة (٣)**

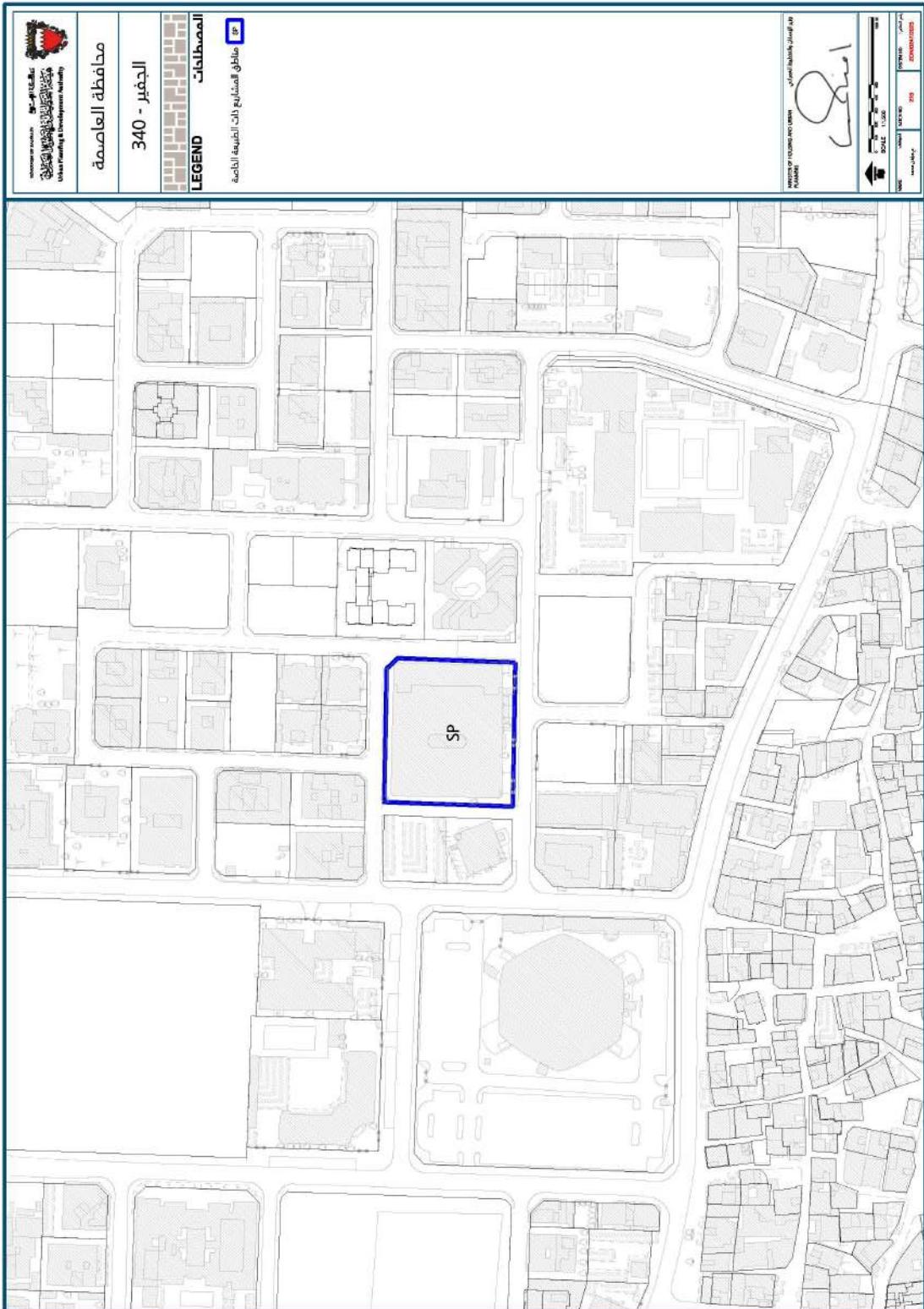
ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الإسكان والتخطيط العمراني

آمنة بنت أحمد الرميحي

صدر بتاريخ: ٢ شعبان ١٤٤٧ هـ

الموافق: ٢١ يناير ٢٠٢٦ م



## وزارة التنمية الاجتماعية

قرار رقم (٢) لسنة ٢٠٢٦

بشأن تعديل النظام الأساسي لجمعية أبو صبيح الخيرية

وزير التنمية الاجتماعية:

بعد الاطلاع على قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩، وتعديلاته، وعلى القرار رقم (٦٨) لسنة ٢٠١٠ بشأن تحويل مؤسسة صندوق أبو صبيح الخيري إلى جمعية أبو صبيح الخيرية،

وعلى النظام الأساسي لجمعية أبو صبيح الخيرية،

وعلى قرار الجمعية العمومية لجمعية أبو صبيح الخيرية في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٥، وبناءً على عرض وكيل الوزارة،

فقرر الآتي:

مادة (١)

يُؤيد في سجل قيد الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية قرار الجمعية العمومية لجمعية أبو صبيح الخيرية في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٥، والذي نص على ما يلي:  
أولاً: يعدل مسمى (جمعية أبو صبيح الخيرية) ليصبح (جمعية أبو صبيح الخيرية الاجتماعية) أينما ورد في النظام الأساسي للجمعية وقرار ترخيص تسجيلها.

ثانياً: يُضاف إلى نص المادة (٨) من النظام الأساسي للجمعية بنداً جديداً برقمي (١١) و (١٢)، نصهما الآتي:

"١١- تعزيز دور المرأة وتمكينها في المجتمع بالتنسيق مع الجهات المعنية ذات العلاقة.

"١٢- دعم ذوي الهمم والمسنين بالمجتمع بالتنسيق مع الجهات المعنية ذات العلاقة."

ثالثاً: يُضاف إلى نص المادة (٩) من النظام الأساسي للجمعية بنود جديدة بأرقام (٥) و (٦) و (٧)، نصها الآتي:

"٥- إقامة الفعاليات والأنشطة والمبادرات الاجتماعية والزيارات الميدانية والرحلات الترفيهية لأفراد المجتمع.

٦- إنشاء مركز لرعاية ذوي الهمم.

٧- إنشاء مركز لرعاية المسنين."

مادة (٢)

على وكيل الوزارة تنفيذ أحكام هذا القرار، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير التنمية الاجتماعية

أسامي بن صالح العلوي

صدر بتاريخ: ٢٥ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٤ يناير ٢٠٢٦ م

وزارة شئون الشباب

قرار رقم (٣) لسنة ٢٠٢٦

## بشأن تعديل النظام الأساسي لهيئة الحركة بركة

وزير شئون الشباب:

بعد الاطلاع على قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩، وتعديلاته، وعلى اللائحة التموذجية للنظام الأساسي للمراكز والهيئات الشبابية الخاضعة لإشراف وزارة شئون الشباب والرياضة الصادرة بالقرار رقم (٢٠١٨)، وتعديلاتها، وعلى القرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٢٤ بشأن تسجيل وقيد ملخص النظام الأساسي لهيئة حركة بركة الشبابية، بوزارة شئون الشباب، وعلى القرار رقم (٣١) لسنة ٢٠٢٤ بتعديل مسمى هيئة حركة بركة الشبابية، وعلى النظام الأساسي لهيئة الحركة بركة، وعلى قرار الجمعية العمومية غير العادية لهيئة الحركة بركة رقم HB.BR.2025.007،

فقرر الآتي:

## المادة الأولى

يُقَدَّم في سجل قيد الهيئات الشبابية قرار الجمعية العمومية غير العادية لهيئة الحركة بركة الصادر بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٥، والذي نص على الآتي:  
أولاً: ثُدل نصوص المواد (٤٥)، (٥٥)، (٥٧) من النظام الأساسي لهيئة الحركة بركة، وذلك على النحو الآتي:  
مادة (٤٥):

يجوز لمجلس الإدارة أن يعين مديرأً للهيئة متفرغاً بأجر من تتوافق لديهم الشروط التي تحدها الوزارة، وفي حالة غيابه ينتدب مجلس الإدارة من بين أعضائه من يتولى أعماله فترة غيابه شريطة ألا يتقاضى هذا العضو أية أجور أو مكافآت مقابل ذلك.  
ويجوز دعوة المدير لحضور اجتماعات مجلس الإدارة دون أن يكون له حق التصويت فيها.  
ولا يجوز للمدير أن يُباشر أي عمل خارج الهيئة بمقابل أو بدون مقابل إلا بتصریح من مجلس الإدارة وموافقة الوزارة.

**مادة (٥٥):**

يباشر رئيس مجلس الإدارة الاختصاصات الآتية:

- ١- رئاسة جلسات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة وتكون له رئاسة اللجان الرئيسية لأوجه الأنشطة المختلفة بالهيئة في حال حضوره.
- ٢- تمثيل الهيئة أمام القضاء والجهات الحكومية وغير الحكومية.
- ٣- توقيع جميع العقود والاتفاقيات التي تبرم مع الهيئة، وذلك بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.
- ٤- التوقيع على الخطابات الصادرة من الهيئة ذات الطابع الخاص الذي يقرره مجلس الإدارة.
- ٥- دعوة مجلس الإدارة لاجتماع طاري.

ويتولى نائب الرئيس جميع اختصاصات الرئيس في حالة غيابه.

**مادة (٥٧):**

يباشر الأمين المالي الاختصاصات الآتية:

- ١- الإشراف على تحصيل جميع إيرادات وأموال الهيئة وإيداعها في المصرف الذي به أموال الهيئة.
- ٢- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة من الناحية المالية والتتحقق من مطابقتها لبند الميزانية واللائحة المالية.
- ٣- التوقيع مع المسئول المالي على أذونات الصرف والشيك.
- ٤- الإشراف على حسابات الهيئة والمحافظة على مستندات الإيرادات والمصروفات، وهو مسئول عن جميع البيانات الحسابية التي تُرصد في الدفاتر.
- ٥- إعداد الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية، والاشتراك مع أمين السر في وضع مشروع الميزانية للسنة المالية المقبلة وتقديمها لمجلس الإدارة.
- ٦- الإشراف على حفظ السجلات والدفاتر والمستندات المالية وكل ما يتصل بالناحية المالية من عهد في مقر الهيئة.
- ٧- اعتماد صرف مرتبات العاملين وفوائير المشتريات على اختلاف أنواعها، وأجور المياه والإنارة، وقيمة الإصلاحات بحسب ما هو وارد في ميزانية الهيئة المعتمدة طبقاً للائحة المالية.
- ٨- تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر لمجلس الإدارة عن حالة الهيئة المالية، وإعداد التقرير السنوي عنها وتقديمه لمجلس الإدارة لاعتماده.

**ثانياً:** تضاف مادة جديدة برقم (٦٧ مكرراً) إلى النظام الأساسي لهيئة الحركة بركة، نصها الآتي:  
**"يُعين مجلس الإدارة مسؤولًا مالياً لمباشرة المهام المالية والحسابية للهيئة، ومهام التوقيع على أذونات الصرف والشيك مع الأمين المالي.**

ويتولى الأمين المالي تزويد المسئول المالي بكافة المعلومات الازمة لتسهيل مهامه، وله حضور اجتماعات مجلس الإدارة كلما كان ذلك ضروريًا دون أن يكون له حق التصويت."

**المادة الثانية**

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير شئون الشباب  
روان بنت نجيب توفيقى

صدر بتاريخ: ٢٩ رجب ١٤٤٧ هـ  
الموافق: ١٨ يناير ٢٠٢٦ م

## وزارة شئون الشباب

قرار رقم (٤) لسنة ٢٠٢٦

## بشأن تعديل النظام الأساسي لهيئة لامع

وزير شئون الشباب:

بعد الاطلاع على قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩، وتعديلاته، وعلى اللائحة التموذجية للنظام الأساسي للمراكز والهيئات الشبابية الخاضعة لإشراف وزارة شئون الشباب والرياضة الصادرة بالقرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٨، وتعديلاتها، وعلى القرار رقم (٣٠) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تسجيل وقيد ملخص النظام الأساسي لهيئة لامع (لامع) بوزارة شئون الشباب والرياضة، وعلى القرار رقم (١٩) لسنة ٢٠٢٤ المعدل بالقرار رقم (١٩) لسنة ٢٠٢٤، وعلى قرار الجمعية العمومية غير العادية لهيئة لامع رقم ٢٥/٣،

قرر الآتي:

## المادة الأولى

يُقتَدَد في سجل قيد الهيئات الشبابية قرار الجمعية العمومية غير العادية لهيئة لامع الصادر بجلستها المنعقدة بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٥، والذي نص على الآتي:  
أولاً: تُعدل نصوص المواد (٤٥)، (٥٣)، (٥٥) من لائحة النظام الأساسي لهيئة لامع، وذلك على النحو الآتي:

## مادة (٤٥):

يجوز لمجلس الإدارة أن يعيّن مديرًا للهيئة متفرغاً بأجر من تتوافق لديهم الشروط التي تحديدها الوزارة، وفي حالة غيابه ينتدب مجلس الإدارة من بين أعضائه من يتولى أعماله فترة غيابه شريطة ألا ينفذه هذا العضو أية أجور أو مكافآت مقابل ذلك.

ويجوز دعوة المدير لحضور اجتماعات مجلس الإدارة دون أن يكون له حق التصويت فيها.  
ولا يجوز للمدير أن يُباشر أي عمل خارج الهيئة بم مقابل أو بدون مقابل إلا بتصریح من مجلس الإدارة وموافقة الوزارة.

**مادة (٥٣):**

يباشر رئيس مجلس الإدارة الاختصاصات الآتية:

١- رئاسة جلسات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة، وتكون له رئاسة اللجان الرئيسية لأوجه الأنشطة المختلفة بالهيئة في حال حضوره.

٢- تمثيل الهيئة أمام القضاء والجهات الحكومية وغير الحكومية.

٣- توقيع جميع العقود والاتفاقيات التي تبرم مع الهيئة، وذلك بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.

٤- التوقيع على الخطابات الصادرة من الهيئة ذات الطابع الخاص الذي يقره مجلس الإدارة.

٥- دعوة مجلس الإدارة لاجتماع طاري.

ويتولى نائب الرئيس جميع اختصاصات الرئيس في حالة غيابه.

**مادة (٥٥):**

يباشر الأمين المالي الاختصاصات الآتية:

١- الإشراف على تحصيل جميع إيرادات وأموال الهيئة وإيداعها في المصرف الذي به أموال الهيئة.

٢- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة من الناحية المالية والتحقق من مطابقتها لبنود الميزانية واللائحة المالية.

٣- التوقيع مع المسؤول المالي على أدونات الصرف والشيكات.

٤- الإشراف على حسابات الهيئة والمحافظة على مستندات الإيرادات والمصروفات، وهو مسؤول عن جميع البيانات الحسابية التي تُرصد في الدفاتر.

٥- إعداد الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية، والاشتراك مع أمين السر في وضع مشروع الميزانية للسنة المالية المقبلة وتقديمها لمجلس الإدارة.

٦- الإشراف على حفظ السجلات والدفاتر والمستندات المالية وكل ما يتصل بالناحية المالية من عهد في مقر الهيئة.

٧- اعتماد صرف مرتبات العاملين وفوائير المشتريات على اختلاف أنواعها، وأجور المياه والإنارة، وقيمة الإصلاحات بحسب ما هو وارد في ميزانية الهيئة المعتمدة طبقاً للائحة المالية.

٨- تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر لمجلس الإدارة عن حالة الهيئة المالية، وإعداد التقرير السنوي عنها وتقديمه لمجلس الإدارة للاعتماد.

**ثانيًا:** تضاف مادة جديدة برقم (٦٦ مكرراً) إلى لائحة النظام الأساسي لهيئة لامع، نصها الآتي:

"يعين مجلس الإدارة مسؤولاً مالياً لمباشرة المهام المالية والحسابية للهيئة، ومهام التوقيع على أدونات الصرف والشيكات مع الأمين المالي.

ويتولى الأمين المالي تزويد المسئول المالي بكافة المعلومات الازمة لتسهيل مهامه، وله حضور اجتماعات مجلس الإدارة كلما كان ذلك ضروريًا دون أن يكون له حق التصويت."

**المادة الثانية**

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير شئون الشباب  
روان بنت نجيب توفيقى

صدر بتاريخ: ٢٩ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٨ يناير ٢٠٢٦ م

وزارة شئون الشباب

قرار رقم (٥) لسنة ٢٠٢٦

### بشأن تعديل النظام الأساسي لهيئة مدينة الشباب

وزير شئون الشباب:

بعد الاطلاع على قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩، وتعديلاته، وعلى اللائحة التموذجية للنظام الأساسي للمراكز والهيئات الشبابية الخاضعة لإشراف وزارة شئون الشباب والرياضة الصادرة بالقرار رقم (٢٠١٨)، وتعديلاتها، وعلى القرار رقم (١١) لسنة ٢٠٢٤ بشأن تسجيل وقيد ملخص النظام الأساسي لهيئة مدينة الشباب بوزارة شئون الشباب، وعلى لائحة النظام الأساسي لهيئة مدينة الشباب، المعدل بالقرار رقم (٣٠) لسنة ٢٠٢٤، وعلى قرار الجمعية العمومية غير العادية لهيئة مدينة الشباب رقم ٢٠٢٥/١

**قرر الآتي:**

#### المادة الأولى

يُؤكَد في سجل قيد الهيئات الشبابية قرار الجمعية العمومية غير العادية لهيئة مدينة الشباب الصادر بجلستها المنعقدة بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٥، والذي نص على الآتي:

**أولاً: تُعدل نصوص المواد (٤٥)، (٥٥)، (٥٧) من النظام الأساسي لهيئة مدينة الشباب، وذلك على النحو الآتي:**

#### مادة (٤٥):

يجوز لمجلس الإدارة أن يعيّن مديرًا للهيئة متفرغًا بأجر من تتوافق لديهم الشروط التي تحديدها الوزارة، وفي حالة غيابه ينتدب مجلس الإدارة من بين أعضائه من يتولى أعماله فترة غيابه شريطةً ألا ينفذه هذا العضو أية أجور أو مكافآت مقابل ذلك.

ويجوز دعوة المدير لحضور اجتماعات مجلس الإدارة دون أن يكون له حق التصويت فيها. ولا يجوز للمدير أن يُباشر أي عمل خارج الهيئة بم مقابل أو بدون مقابل إلا بتصریح من مجلس الإدارة وموافقة الوزارة.

**مادة (٥٥):**

يباشر رئيس مجلس الإدارة الاختصاصات الآتية:

- ١- رئاسة جلسات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة وتكون له رئاسة اللجان الرئيسية لأوجه الأنشطة المختلفة بالهيئة في حال حضوره.
- ٢- تمثيل الهيئة أمام القضاء والجهات الحكومية وغير الحكومية.
- ٣- توقيع جميع العقود والاتفاقيات التي تبرم مع الهيئة، وذلك بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.
- ٤- التوقيع على الخطابات الصادرة من الهيئة ذات الطابع الخاص الذي يقرره مجلس الإدارة.
- ٥- دعوة مجلس الإدارة لاجتماع طاري.

ويتولى نائب الرئيس جميع اختصاصات الرئيس في حالة غيابه.

**مادة (٥٧):**

يباشر الأمين المالي الاختصاصات الآتية:

- ١- الإشراف على تحصيل جميع إيرادات وأموال الهيئة وإيداعها في المصرف الذي به أموال الهيئة.
- ٢- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة من الناحية المالية والتتحقق من مطابقتها لبند الميزانية واللائحة المالية.
- ٣- التوقيع مع المسئول المالي على أذونات الصرف والشيكات.
- ٤- الإشراف على حسابات الهيئة والمحافظة على مستندات الإيرادات والمصروفات، وهو مسئول عن جميع البيانات الحسابية التي تُرصد في الدفاتر.
- ٥- إعداد الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية، والاشتراك مع أمين السر في وضع مشروع الميزانية للسنة المالية المقبلة وتقديمها لمجلس الإدارة.
- ٦- الإشراف على حفظ السجلات والدفاتر والمستندات المالية وكل ما يتصل بالناحية المالية من عهد في مقر الهيئة.
- ٧- اعتماد صرف مرتبات العاملين وفوائير المشتريات على اختلاف أنواعها، وأجور المياه والإنارة، وقيمة الإصلاحات بحسب ما هو وارد في ميزانية الهيئة المعتمدة طبقاً للائحة المالية.
- ٨- تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر لمجلس الإدارة عن حالة الهيئة المالية، وإعداد التقرير السنوي عنها وتقديمه لمجلس الإدارة لاعتماده.

**ثانياً:** تضاف مادة جديدة برقم (٦٧ مكرراً) إلى النظام الأساسي لهيئة مدينة الشباب، نصها الآتي:  
**"يُعين مجلس الإدارة مسؤولًا مالياً لمباشرة المهام المالية والحسابية للهيئة، ومهام التوقيع على أذونات الصرف والشيكات مع الأمين المالي.**

ويتولى الأمين المالي تزويد المسئول المالي بكافة المعلومات الازمة لتسهيل مهامه، وله حضور اجتماعات مجلس الإدارة كلما كان ذلك ضروريًا دون أن يكون له حق التصويت."

**المادة الثانية**

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير شئون الشباب  
روان بنت نجيب توفيقى

صدر بتاريخ: ٢٩ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٨ يناير ٢٠٢٦ م

## وزارة شئون الشباب

قرار رقم (٦) لسنة ٢٠٢٦

## بشأن تعديل النظام الأساسي لجمعية بيوت الشباب

وزير شئون الشباب:

بعد الاطلاع على قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩، وتعديلاته، وعلى اللائحة التموذجية للنظام الأساسي للمراكز والهيئات الشبابية الخاضعة لإشراف وزارة شئون الشباب والرياضة الصادرة بالقرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٨، وتعديلاتها، وعلى القرار رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٣ بشأن تسجيل وقيد ملخص النظام الأساسي لجمعية (بيوت الشباب) بوزارة شئون الشباب، وعلى القرار رقم (٢٩) لسنة ٢٠٢٤ بشأن تعديل لائحة النظام الأساسي لجمعية (بيوت الشباب)، وعلى لائحة النظام الأساسي لجمعية (بيوت الشباب)، المعدل بالقرار رقم (٢٩) لسنة ٢٠٢٤، وعلى قرار الجمعية العمومية لجمعية بيوت الشباب غير العادية رقم ٢٠٢٦/١،

فقرر الآتي:

## المادة الأولى

يُقَدِّمُ في سجل قيد الهيئات الشبابية قرار الجمعية العمومية غير العادية لجمعية بيوت الشباب الصادر بجلستها المنعقدة بتاريخ ٥ يناير ٢٠٢٦، والذي نص على الآتي:  
أولاً: ثُدل نصوص المواد (٤٥)، (٥٥)، (٥٧) من النظام الأساسي لجمعية بيوت الشباب، وذلك على النحو الآتي:  
مادة (٤٥):

يجوز لمجلس الإدارة أن يعين مديرًا للجمعية متفرغاً بأجر من تتوافق لديهم الشروط التي تحدها الوزارة، وفي حالة غيابه ينتدب مجلس الإدارة من بين أعضائه من يتولى أعماله فترة غيابه شريطة ألا يتقاضى هذا العضو أية أجور أو مكافآت مقابل ذلك.  
ويجوز دعوة المدير لحضور اجتماعات مجلس الإدارة دون أن يكون له حق التصويت فيها.  
ولا يجوز للمدير أن يُباشر أي عمل خارج الجمعية بمقابل أو بدون مقابل إلا بتصریح من مجلس الإدارة وموافقة الوزارة.

**مادة (٥٥):**

يباشر رئيس مجلس الإدارة الاختصاصات الآتية:

- ١- رئاسة جلسات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمكتب التنفيذي، وتكون له رئاسة اللجان الرئيسية لأوجه الأنشطة المختلفة بالجمعية في حالة حضوره.
- ٢- تمثيل الجمعية أمام القضاء والجهات الحكومية وغير الحكومية.
- ٣- توقيع جميع العقود والاتفاقيات التي تبرم مع الجمعية، وذلك بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.
- ٤- التوقيع على الخطابات الصادرة من الجمعية ذات الطابع الخاص الذي يقره مجلس الإدارة.
- ٥- دعوة مجلس الإدارة لاجتماع طاري.

ويتولى نائب الرئيس جميع اختصاصات الرئيس في حالة غيابه.

**مادة (٥٧):**

يباشر الأمين المالي الاختصاصات الآتية:

- ١- الإشراف على تحصيل جميع إيرادات وأموال الجمعية وإيداعها في المصرف الذي به أموال الجمعية.
- ٢- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة والمكتب التنفيذي من الناحية المالية والتحقق من مطابقتها لبنود الميزانية وللائحة المالية.
- ٣- التوقيع مع المسؤول المالي على أذونات الصرف والشيكات.
- ٤- الإشراف على حسابات الجمعية والمحافظة على مستندات الإيرادات والمصروفات، وهو مسؤول عن جميع البيانات الحسابية التي تُرصد في الدفاتر.
- ٥- إعداد الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية، والاشتراك مع أمين السر في وضع مشروع الميزانية للسنة المالية المقبلة وتقديمه لمجلس الإدارة.
- ٦- الإشراف على حفظ السجلات والدفاتر والمستندات المالية وكل ما يتصل بالناحية المالية من عهد في مقر الجمعية.
- ٧- اعتماد صرف مرتبات العاملين وفوائير المشتريات على اختلاف أنواعها، وأجور المياه والإنارة، وقيمة الإصلاحات بحسب ما هو وارد في ميزانية الجمعية المعتمدة طبقاً للائحة المالية.
- ٨- تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر لمجلس الإدارة عن حالة الجمعية المالية، وإعداد التقرير السنوي عنها وتقديمه لمجلس الإدارة.

ثانياً: تضاف مادة جديدة برقم (٦٨ مكرراً) إلى النظام الأساسي لجمعية بيوت الشباب، نصها الآتي:  
"يعين مجلس الإدارة مسؤولاً مالياً لمباشرة المهام المالية والحسابية للجمعية، ومهام التوقيع على أذونات الصرف والشيكات مع الأمين المالي.  
ويتولى الأمين المالي تزويد المسئول المالي بكافة المعلومات اللازمة لتسهيل مهامه، وله حضور اجتماعات مجلس الإدارة كلما كان ذلك ضرورياً دون أن يكون له حق التصويت."

#### المادة الثانية

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير شئون الشباب  
روان بنت نجيب توفيقى

صدر بتاريخ: ٢٩ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٨ يناير ٢٠٢٦ م

وزارة شئون الشباب

قرار رقم (٨) لسنة ٢٠٢٦

**بشأن تعديل النظام الأساسي لهيئة التميز الأكاديمي**

وزير شئون الشباب:

بعد الاطلاع على قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩، وتعديلاته، وعلى اللائحة التموذجية للنظام الأساسي للمراكز والهيئات الشبابية الخاضعة لإشراف وزارة شئون الشباب والرياضة الصادرة بالقرار رقم (٢٠١٨)، وتعديلاتها، وعلى القرار رقم (٤٤) لسنة ٢٠٢٤ بشأن تسجيل وقيد ملخص النظام الأساسي لهيئة التميز الأكاديمي الشبابية بوزارة شئون الشباب،

وعلى النظام الأساسي لهيئة التميز الأكاديمي،

وعلى قرار الجمعية العمومية غير العادية لهيئة التميز الأكاديمي رقم ١١/٢٥،

**قرر الآتي:**

**المادة الأولى**

يُقَدِّم في سجل قيد الهيئات الشبابية قرار الجمعية العمومية غير العادية لهيئة التميز الأكاديمي الصادر بجلستها المنعقدة بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٥، والذي نص على الآتي:

**أولاً: تُعدل نصوص المواد (٤٦)، (٥٤)، (٥٦) من النظام الأساسي لهيئة التميز الأكاديمي، وذلك على النحو الآتي:**

**مادة (٤٦)**

يجوز لمجلس الإدارة أن يعين مديرًا للهيئة منفرًغاً باجر من توافق لديهم الشروط التي يحددها مجلس الإدارة، وفي حالة غيابه ينتدب مجلس الإدارة من بين أعضائه من يتولى أعماله فترة غيابه شريطة ألا يتقاضى هذا العضو أي أجور أو مكافآت مقابل ذلك.

ويجوز دعوة المدير لحضور اجتماعات مجلس الإدارة دون أن يكون له حق التصويت فيها.

ولا يجوز للمدير أن يُباشر أي عمل خارج الهيئة بم مقابل أو بدون مقابل إلا بتصریح من مجلس الإدارة وموافقة الوزارة.

**مادة (٥)**

يباشر رئيس مجلس الإدارة الاختصاصات الآتية:

- ١- رئاسة جلسات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمكتب التنفيذي، وتكون له رئاسة اللجان الرئيسية لأوجه الأنشطة المختلفة بالهيئة في حالة حضوره.
- ٢- تمثيل الهيئة أمام القضاء والجهات الحكومية وغير الحكومية.
- ٣- توقيع جميع العقود والاتفاقيات التي تبرم مع الهيئة، وذلك بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.
- ٤- التوقيع على الخطابات الصادرة من الهيئة ذات الطابع الخاص الذي يقرره مجلس الإدارة.
- ٥- دعوة مجلس الإدارة لاجتماع طاري.

ويتولى نائب الرئيس جميع اختصاصات الرئيس في حالة غيابه.

**مادة (٦)**

يباشر الأمين المالي الاختصاصات الآتية:

- ١- الإشراف على تحصيل جميع إيرادات وأموال الهيئة وإيداعها في المصرف الذي به أموال الهيئة.
- ٢- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة من الناحية المالية والتحقق من مطابقتها لبنود الميزانية واللائحة المالية.
- ٣- التوقيع مع المسئول المالي على أذونات الصرف والشيكات.
- ٤- الإشراف على حسابات الهيئة والمحافظة على مستندات الإيرادات والمصروفات، وهو المسئول عن جميع البيانات الحسابية التي تُرصد في الدفاتر.
- ٥- إعداد الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية، والاشتراك مع أمين السر في وضع مشروع الميزانية للسنة المالية المقبلة وتقديمها لمجلس الإدارة.
- ٦- الإشراف على حفظ السجلات والدفاتر والمستندات المالية وكل ما يتصل بالناحية المالية من عهد في مقر الهيئة.
- ٧- اعتماد صرف مرتبات العاملين وفوائير المشتريات على اختلاف أنواعها، وأجور المياه والإنارة، وقيمة الإصلاحات بحسب ما هو وارد في ميزانية الهيئة المعتمدة طبقاً للائحة المالية.
- ٨- تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر لمجلس الإدارة عن حالة الهيئة المالية، وإعداد التقرير السنوي عنها وتقديمه لمجلس الإدارة لاعتماده.

**ثانياً: تضاف مادة جديدة برقم (٦٧) مكرراً) إلى النظام الأساسي لهيئة التميز الأكاديمي، نصها الآتي:**  
**"يُعين مجلس الإدارة مسؤولاً مالياً ل مباشرة المهام المالية والحسابية للهيئة، ومهام التوقيع على أذونات الصرف والشيكات مع الأمين المالي.**

ويتولى الأمين المالي تزويد المسئول المالي بكافة المعلومات الازمة لتسهيل مهامه، وله حضور اجتماعات مجلس الإدارة كلما كان ذلك ضروريًا دون أن يكون له حق التصويت."

**المادة الثانية**

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير شئون الشباب  
روان بنت نجيب توفيقى

صدر بتاريخ: ٢٩ رجب ١٤٤٧ هـ  
الموافق: ١٨ يناير ٢٠٢٦ م

## وزارة شئون الشباب

قرار رقم (٩) لسنة ٢٠٢٦

## بشأن تعديل النظام الأساسي لهيئة البيت العود

وزير شئون الشباب:

بعد الاطلاع على قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩، وتعديلاته، وعلى اللائحة التموذجية للنظام الأساسي للمراكز والهيئات الشبابية الخاضعة لإشراف وزارة شئون الشباب والرياضة الصادرة بالقرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٨، وتعديلاتها، وعلى القرار رقم (٣٣) لسنة ٢٠٢٥ بشأن تسجيل وقيد ملخص النظام الأساسي لهيئة البيت العود، وعلى النظام الأساسي لهيئة البيت العود، وعلى محضر الجمعية العمومية غير العادية لهيئة البيت العود المنعقد بتاريخ ١٢ يناير ٢٠٢٦،

فقرر الآتي:

## المادة الأولى

يُؤيد في سجل قيد الهيئات الشبابية قرار الجمعية العمومية غير العادية لهيئة البيت العود الصادر بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٢ يناير ٢٠٢٦، والذي نص على الآتي:

أولاً: ثعلب نصوص المادتين (٥٤)، (٥٦) من النظام الأساسي لهيئة البيت العود، وذلك على النحو الآتي:

## مادة (٥٤)

يباشر رئيس مجلس الإدارة اختصاصات الآتية:

١- رئاسة جلسات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة، وتكون له رئاسة اللجان الرئيسية لأوجه الأنشطة المختلفة بالهيئة في حال حضوره.

٢- تمثيل الهيئة أمام القضاء والجهات الحكومية وغير الحكومية.

٣- توقيع جميع العقود والاتفاقيات التي تبرم مع الهيئة، وذلك بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.

٤- التوقيع على الخطابات الصادرة من الهيئة ذات الطابع الخاص الذي يقره مجلس الإدارة.

٥- دعوة مجلس الإدارة لاجتماع طاري.

ويتولى نائب الرئيس جميع اختصاصات الرئيس في حالة غيابه.

## مادة (٥٦)

يباشر الأمين المالي الاختصاصات الآتية:

- ١- الإشراف على تحصيل جميع إيرادات وأموال الهيئة وإيداعها في المصرف الذي به أموال الهيئة.
- ٢- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة من الناحية المالية والتحقق من مطابقتها لبند الميزانية واللائحة المالية.
- ٣- التوقيع مع المسؤول المالي على أذونات الصرف والشيكات.
- ٤- الإشراف على حسابات الهيئة والمحافظة على مستندات الإيرادات والمصروفات، وهو المسئول عن جميع البيانات الحسابية التي تُرصد في الدفاتر.
- ٥- إعداد الحساب الختامي للسنة المنتهية، والاشتراك مع أمين السر في وضع مشروع الميزانية للسنة المقبلة وتقديمها لمجلس الإدارة.
- ٦- الإشراف على حفظ السجلات والدفاتر والمستندات المالية وكل ما يتصل بالناحية المالية من عهد في مقر الهيئة.
- ٧- اعتماد صرف مرتبات العاملين وفوائير المشتريات على اختلاف أنواعها، وأجور المياه والإنارة، وقيمة الإصلاحات بحسب ما هو وارد في ميزانية الهيئة المعتمدة طبقاً للائحة المالية.
- ٨- تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر لمجلس الإدارة عن حالة الهيئة المالية، وإعداد التقرير السنوي عنها وتقديمه لمجلس الإدارة للاعتماد.

**ثانياً:** تضاف مادة جديدة برقم (٦٦ مكرراً) إلى النظام الأساسي لهيئة البيت العود، نصها الآتي:  
"يُعين مجلس الإدارة مسؤولاً مالياً لمباشرة المهام المالية والحسابية للهيئة، ومهام التوقيع على أذونات الصرف والشيكات مع الأمين المالي.

ويتولى الأمين المالي تزويد المسئول المالي بكافة المعلومات الازمة لتسهيل مهامه، وله حضور اجتماعات مجلس الإدارة كلما كان ذلك ضروريًا دون أن يكون له حق التصويت."

#### المادة الثانية

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير شئون الشباب  
روان بنت نجيب توفيقى

صدر بتاريخ: ٢٩ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٨ يناير ٢٠٢٦ م

## وزارة شئون الشباب

قرار رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٦

## بشأن تعديل النظام الأساسي لهيئة الرعاية والتطور

وزير شئون الشباب:

بعد الاطلاع على قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩، وتعديلاته، وعلى اللائحة النموذجية للنظام الأساسي للمراكز والهيئات الشبابية الخاضعة لإشراف وزارة شئون الشباب والرياضة الصادرة بالقرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٨، وتعديلاتها،

وعلى القرار رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢٣ بشأن تسجيل وقيد ملخص النظام الأساسي لهيئة (الرعاية والتطور) بوزارة شئون الشباب،

وعلى النظام الأساسي لهيئة الرعاية والتطور، المعدلة بالقرار رقم (٣٣) لسنة ٢٠٢٤، وعلى قرار الجمعية العمومية لهيئة الرعاية والتطور رقم ٢٠٢٦/١،

فقرر الآتي:

## المادة الأولى

يُقيّد في سجل قيد الهيئات الشبابية قرار الجمعية العمومية لهيئة الرعاية والتطور الصادر بجلستها المنعقدة بتاريخ ٥ يناير ٢٠٢٦، والذي نص على الآتي:

أولاً: تُعدل نصوص المواد (٤٥)، (٥٢)، (٥٤) من النظام الأساسي لهيئة الرعاية والتطور، وذلك على النحو الآتي:

مادة (٤٥):

يجوز لمجلس الإدارة أن يعيّن مديرًا للهيئة متفرغاً بأجر من تتوافق لديهم الشروط التي تحدها الوزارة، وفي حالة غيابه ينتدب مجلس الإدارة من بين أعضائه من يتولى أعماله فترة غيابه شريطة ألا يتقاضى هذا العضو أية أجور أو مكافآت مقابل ذلك.

ويجوز دعوة المدير لحضور اجتماعات مجلس الإدارة دون أن يكون له حق التصويت فيها. ولا يجوز للمدير أن يُباشر أي عمل خارج الهيئة مقابل أو بدون مقابل إلا بتصریح من مجلس الإدارة وموافقة الوزارة.

**مادة (٥٢):**

يباشر رئيس مجلس الإدارة الاختصاصات الآتية:

- ١- رئاسة جلسات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة وتكون له رئاسة اللجان الرئيسية لأوجه الأنشطة المختلفة بالهيئة في حال حضوره.
- ٢- تمثيل الهيئة أمام القضاء والجهات الحكومية وغير الحكومية.
- ٣- توقيع جميع العقود والاتفاقيات التي تبرم مع الهيئة، وذلك بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.
- ٤- التوقيع على الخطابات الصادرة من الهيئة ذات الطابع الخاص الذي يقرره مجلس الإدارة.
- ٥- دعوة مجلس الإدارة لاجتماع طارئ.

ويتولى نائب الرئيس جميع اختصاصات الرئيس في حالة غيابه.

**مادة (٥٤):**

يباشر الأمين المالي الاختصاصات الآتية:

- ١- الإشراف على تحصيل جميع إيرادات وأموال الهيئة وإيداعها في المصرف الذي به أموال الهيئة.
- ٢- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة من الناحية المالية والتتحقق من مطابقتها لبيان الميزانية واللائحة المالية.
- ٣- التوقيع مع المسؤول المالي على أدونات الصرف والشيكات.
- ٤- الإشراف على حسابات الهيئة والمحافظة على مستندات الإيرادات والمصروفات، وهو مسؤول عن جميع البيانات الحسابية التي تُرصد في الدفاتر.
- ٥- إعداد الحساب الختامي للسنة المنتهية، والاشتراك مع أمين السر في وضع مشروع الميزانية للسنة المقبلة وتقديمها لمجلس الإدارة.
- ٦- الإشراف على حفظ السجلات والدفاتر والمستندات المالية وكل ما يتصل بالناحية المالية من عهد في مقر الهيئة.
- ٧- اعتماد صرف مرتبات العاملين وفوائير المشتريات على اختلاف أنواعها، وأجور المياه والإنارة، وقيمة الإصلاحات بحسب ما هو وارد في ميزانية الهيئة المعتمدة طبقاً للائحة المالية.
- ٨- تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر لمجلس الإدارة عن حالة الهيئة المالية، وإعداد التقرير السنوي عنها وتقديمه لمجلس الإدارة لاعتماده.

ثانيًا: تضاف مادة جديدة برقم (٦٥ مكررًا) إلى النظام الأساسي لهيئة الرعاية والتطور، نصها الآتي:

"يُعين مجلس الإدارة مسؤولًا ماليًا لمباشرة المهام المالية والحسابية للهيئة، ومهام التوقيع على أذونات الصرف والشيكات مع الأمين المالي.

ويتولى الأمين المالي تزويد المسئول المالي بكافة المعلومات اللازمة لتسهيل مهامه، وله حضور اجتماعات مجلس الإدارة كلما كان ذلك ضروريًا دون أن يكون له حق التصويت."

#### المادة الثانية

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير شئون الشباب

روان بنت نجيب توفيقى

صدر بتاريخ: ٢٩ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٨ يناير ٢٠٢٦ م

## وزارة شئون الشباب

قرار رقم (١١) لسنة ٢٠٢٦

بشأن تعديل النظام الأساسي لهيئة ناصر الخير

وزير شئون الشباب:

بعد الاطلاع على قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩، وتعديلاته، وعلى اللائحة النموذجية للنظام الأساسي للمراكز والهيئات الشبابية الخاضعة لإشراف وزارة شئون الشباب والرياضة الصادرة بالقرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٨، وتعديلاتها، وعلى القرار رقم (١) لسنة ٢٠٢٤ بشأن تسجيل وقيد ملخص النظام الأساسي لهيئة ناصر الخير بوزارة شئون الشباب، وعلى النظام الأساسي لهيئة ناصر الخير، وعلى قرار الجمعية العمومية غير العادية لهيئة ناصر الخير رقم ٢٠٢٦/١/١،

فقرر الآتي:

## المادة الأولى

يُقَدِّمُ في سجل قيد الهيئات الشبابية قرار الجمعية العمومية غير العادية لهيئة ناصر الخير الصادر بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٤ يناير ٢٠٢٦، والذي نص على الآتي:  
أولاً: تُعدل نصوص المادتان (٥٥)، (٥٧) من النظام الأساسي لهيئة ناصر الخير، وذلك على النحو الآتي:  
مادة (٥٥)

يباشر رئيس مجلس الإدارة اختصاصات الآتية:

- ١- رئاسة جلسات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة، وتكون له رئاسة اللجان الرئيسية لأوجه الأنشطة المختلفة بالهيئة في حال حضوره.
  - ٢- تمثيل الهيئة أمام القضاء والجهات الحكومية وغير الحكومية.
  - ٣- توقيع جميع العقود والاتفاقيات التي تبرم مع الهيئة، وذلك بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.
  - ٤- التوقيع على الخطابات الصادرة من الهيئة ذات الطابع الخاص الذي يقره مجلس الإدارة.
  - ٥- دعوة مجلس الإدارة لاجتماع طارئ.
- ويتولى نائب الرئيس جميع اختصاصات الرئيس في حالة غيابه.

## مادة (٥٧)

يباشر الأمين المالي الاختصاصات الآتية:

- ١- الإشراف على تحصيل جميع إيرادات وأموال الهيئة وإيداعها في المصرف الذي به أموال الهيئة.
- ٢- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة من الناحية المالية والتحقق من مطابقتها لبند الميزانية واللائحة المالية.
- ٣- التوقيع مع المسؤول المالي على أذونات الصرف والشيكات.
- ٤- الإشراف على حسابات الهيئة والمحافظة على مستندات الإيرادات والمصروفات، وهو مسؤول عن جميع البيانات الحسابية التي تُرصد في الدفاتر.
- ٥- إعداد الحساب الختامي للسنة المنتهية، والاشتراك مع أمين السر في وضع مشروع الميزانية للسنة المقبلة وتقديمها لمجلس الإدارة.
- ٦- الإشراف على حفظ السجلات والدفاتر والمستندات المالية وكل ما يتصل بالناحية المالية من عهد في مقر الهيئة.
- ٧- اعتماد صرف مرتبات العاملين وفوائير المشتريات على اختلاف أنواعها، وأجور المياه والإنارة، وقيمة الإصلاحات بحسب ما هو وارد في ميزانية الهيئة المعتمدة طبقاً للائحة المالية.
- ٨- تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر لمجلس الإدارة عن حالة الهيئة المالية، وإعداد التقرير السنوي عنها وتقديمه لمجلس الإدارة للاعتماد.

**ثانياً:** تضاف مادة جديدة برقم (٦٧) مكرراً إلى النظام الأساسي لهيئة ناصر الخير، نصها الآتي:  
"يُعين مجلس الإدارة مسؤولاً مالياً لمباشرة المهام المالية والحسابية للهيئة، ومهام التوقيع على أذونات الصرف والشيكات مع الأمين المالي.

ويتولى الأمين المالي تزويد المسئول المالي بكافة المعلومات الازمة لتسهيل مهامه، وله حضور اجتماعات مجلس الإدارة كلما كان ذلك ضروريًا دون أن يكون له حق التصويت."

#### المادة الثانية

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير شئون الشباب  
روان بنت نجيب توفيقى

صدر بتاريخ: ٢٩ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٨ يناير ٢٠٢٦ م

**مصرف البحرين المركزي****قرار رقم (٢) لسنة ٢٠٢٦****بشأن إلغاء ترخيص مزاولة نشاط الشركات المساندة للقطاع المالي المنووع****لشركة "إس تو إم ترانزاكشنز جي سي سي ش.م.ب (مقلة)"****محافظ مصرف البحرين المركزي:**

بعد الاطلاع على قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (٦٤) لسنة

٢٠٠٦، وتعديلاته،

 وعلى اللائحة رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الخدمات الخاضعة لرقابة مصرف البحرين المركزي،  
وتعديلاتها، وعلى القرار رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٤ بشأن منح ترخيص لشركة إس تو إم ترانزاكشنز جي سي سي  
ش.م.ب (مقلة)،

وبناءً على توصية المدير التنفيذي للرقابة،

**فُرِّر الآتي:****مادة (١)**يلغى ترخيص شركة "إس تو إم ترانزاكشنز جي سي سي ش.م.ب (مقلة)" لمزاولة نشاط الشركات  
المساندة للقطاع المالي، المنووع بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٤، المُسجل تحت السجل التجاري رقم (٩٢١٦٧).**مادة (٢)**

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

**محافظ مصرف البحرين المركزي****خالد إبراهيم حميدان**

صدر بتاريخ: ٢٩ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٨ يناير ٢٠٢٦ م

مصرف البحرين المركزي

قرار رقم (٣) لسنة ٢٠٢٦

بشأن إلغاء ترخيص مزاولة أنشطة الشركات المساندة للقطاع المالي  
الممنوح لشركة "يورونيت الشرق الأوسط ذ.م.م"

محافظ مصرف البحرين المركزي:

بعد الاطلاع على قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦، وتعديلاته،

وعلى اللائحة رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الخدمات الخاضعة لرقابة مصرف البحرين المركزي،  
وتعديلاتها،

وبناءً على توصية المدير التنفيذي للرقابة،

قرر الآتي:

مادة (١)

يلغى ترخيص شركة "يورونيت الشرق الأوسط ذ.م.م" لمزاولة أنشطة الشركات المساندة للقطاع المالي،  
الممنوح بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠٠٥، المسجل تحت السجل التجاري رقم (٥٨٤٩٤).

مادة (٢)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

محافظ مصرف البحرين المركزي

خالد إبراهيم حميدان

صدر بتاريخ: ٢٩ رجب ١٤٤٧ هـ

الموافق: ١٨ يناير ٢٠٢٦ م

**مصرف البحرين المركزي****قرار رقم (٤) لسنة ٢٠٢٦****بشأن تعيين أعضاء جدد في مجلس إدارة صندوق تعويض المتضررين من حوادث المركبات****محافظ مصرف البحرين المركزي:**

بعد الاطلاع على القانون رقم (٦١) لسنة ٢٠١٤ بشأن صندوق تعويض المتضررين من حوادث المركبات، وعلى القرار رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٤ بشأن تشكيل مجلس إدارة صندوق تعويض المتضررين من حوادث المركبات، وبناءً على عرض المدير التنفيذي للرقابة،

**قرر الآتي:****مادة (١)**

- ١- تعيين السيدة نورة حسن عبدالغنى رئيساً لمجلس إدارة صندوق تعويض المتضررين من حوادث المركبات، ممثلاً عن مصرف البحرين المركزي في المجلس، بدلاً من السيدة عبر الشيخ إبراهيم آل سعد، وذلك للفترة المتبقية للمجلس.
- ٢- تعيين السيدة جهينة إسماعيل العلوي نائباً للرئيس ممثلاً عن مصرف البحرين المركزي بدلاً من السيدة إلهام إبراهيم طالب، وذلك للفترة المتبقية للمجلس.
- ٣- يعين السيد وليد أحمد محمود عضواً ممثلاً عن جمعية التأمين البحرينية في مجلس إدارة صندوق تعويض المتضررين من حوادث المركبات بدلاً من السيد جواد محمد شبر حسين، وذلك للفترة المتبقية للمجلس.

**مادة (٢)**

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

**محافظ مصرف البحرين المركزي****خالد إبراهيم حميدان**

صدر بتاريخ: ٢ شعبان ١٤٤٧ هـ

الموافق: ٢١ يناير ٢٠٢٦ م

**قرار لجنة تسوية مشاريع التطوير العقارية المتعثرة  
بالجلسة المنعقدة لديها بتاريخ ١٣ يناير ٢٠٢٦**

بحضور القاضي حسام محمد طلعت رئيس اللجنة.

وعضوية القاضي حسين حميد الصيرفي.

وعضوية القاضي حمد أحمد السويفي.

وعضوية الدكتور عبدالله يوسف طالب.

وعضوية السيد عارف حيدر علي رحيمي.

وبحضور نواف نبيل بوبشيت أمين السر.

صدر القرار التالي في المشروع رقم (١) لسنة ٢٠٢١ (مارينا ريف)  
**القرار**

- ١- تثبيت مدionية خليجي بنك بمبلغ - 3,018,724 دينار.
- ٢- تثبيت مدionية شركة تبريد بمبلغ 200,807/756 دينار.
- ٣- تثبيت مدionية شركة المؤيد للتبريد بمبلغ 136,096/600 دينار.
- ٤- تثبيت مدionية شركة سيركونسيلت بمبلغ - 10,280 دينار.
- ٥- تثبيت مدionية شركة شامكو في المشروع بمبلغ - 3,850 دينار استناداً إلى تقرير الخبرير المنتدب.
- ٦- تثبيت مدionية شركة الكترا في المشروع بمبلغ - 14,450 دينار استناداً إلى تقرير الخبرير المنتدب.
- ٧- تثبيت مدionية شركة اللؤلؤ السياحية بمبلغ 315,976/249 دينار.
- ٨- تثبيت مدionية شركة البحرين للأساسات بمبلغ 904/44,044 دينار.
- ٩- تثبيت مدionية مشتري الوحدات التي تم دمج مبالغهم لشراء وحدة واحدة بدلاً من الوحدات تنفيذاً لقرار اللجنة تطمئن إلى ما انتهى إليه تقرير الخبرير وتثبيت مدionيتهم كما هو مبين بالجدول.
- ١٠- عدم الاعتداد بعقود البيع الابتدائية واعتبارها كأن لم تكن واعتبار المبالغ المسددة من قبل المشترين دين على عاتق المشروع يدخل في قسمة الغراماء. وذلك استناداً إلى أحكام المرسوم بقانون رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٤ بشأن تسوية مشاريع التطوير العقارية المتعثرة وادخال الوحدات المسترددة ضمن حصيلة المشروع، واعتبارها هي والوحدات الشاغرة جزءاً من المبالغ التي ستقوم اللجنة بتوزيعها على الدائنين في قسمة الغراماء.

- ١١- استبعاد مديونية شركة رد اكس ومديونية شركة ديار بغداد في المشروع.
- ١٢- خصم نسبة (٪٣) من حصيلة المشروع كمصاروفات اللجنة.
- ١٣- توزيع حصيلة المشروع قسمة غرماء على الدائنين بعد صدوره القرار ونشره بالجريدة الرسمية.

عضو

رئيس اللجنة

أمين السر

عضو

عضو

عضو

الإعلانات الصادرة تطبيقاً للقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٤

بشأن براءات الاختراع ومخاذع المنفعة

إعلان رقم (٢) لسنة ٢٠٢٦

استناداً إلى القانون المذكور أعلاه ننشر بهذا الإعلان التفاصيل التالية فيما يختص بطلبات براءات الاختراع ومخاذع المنفعة التي تم منحها وطلبات براءات الاختراع المنقولة ملكيتها والطلبات التي أنقضت حقوقها.

وسيشتمل النشر على البيانات التالية:

- ١- تاريخ نقل الملكية.
- ٢- اسم المالك السابق وعنوانه.
- ٣- اسم المالك الحالي وعنوانه.
- ٤- رقم البراءة.
- ٥- تاريخ انقضاء الحقوق المترتبة على البراءة.
- ٦- سبب انقضاء الحقوق المترتبة على البراءة.

مدير إدارة التجارة الخارجية والملكية الصناعية

نقل ملكية براءة اختراع

المالك الحالي	المالك السابق	تاريخ المعاملة	رقم الطلب
<p>١-ليبو بيوفارما كو ليمتد</p> <p>٢ - كيميد بيوساينسيز كو ليمت د</p> <p> وعنوانه:</p> <p>١-فلور ٢ ، بيلدينغ ٤ ، رقم. ٦٥١ ، ليانجينغ رود، بوجيانغ، مينهانغ ديستركت، شنغهاي، ٢٠١١١٢ ، الصين</p> <p>٢-بيلدينغ ٢ ، رقم. ١٨ ، بيو- تاون ميدل رود ، تشينغدو تيانفو إنترناشونال بيو- تاون ، شوانغليو ديستركت ، تشينغدو ، سيتشوان ٦١٠٢١٩ ، الصين المتحدة</p>	<p>١-شنغهاي ميراكوجين إنك</p> <p>٢ - كيميد بيوساينسيز كو ليمت د</p> <p>وعنوانه:</p> <p>١-سوبرت ٤ إيه ، بيلدينغ ٣ ، رقم. ١٢٣٨ زنانيانغ رود ، بودونغ ديستركت ، شانغهاي ٢٠١٢٠٣ ، الصين</p> <p>٢-بيلدينغ ٢ ، رقم. ١٨ ، بيو- تاون ميدل رود ، تشينغدو تيانفو إنترناشونال بيو- تاون ، شوانغليو ديستركت ، تشينغدو ، سيتشوان ٦١٠٢١٩ ، الصين</p>	١٨/٠١/٢٠٢٦	٢٠٢٣٠١٢٠

## انقضاء الحقوق المترتبة على براءة الاختراع وبطلاًها

استناداً إلى المادة (٢٨) من القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٤ بشأن براءات الاختراع ومخالج المتفعة، انقضت جميع الحقوق المترتبة على براءة الاختراع المذكورة بالجدول أدناه:

رقم	رقم البراءة	تاريخ انقضاء الحقوق	سبب انقضاء الحقوق
١	٢٠١٤٠١٥٠	١٩/٠١/٢٠٢٦	عدم سداد الرسوم السنوية

**الإعلانات الصادرة تطبيقاً للقانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦****بشأن الرسوم والنماذج الصناعية****إعلان رقم (٢) لسنة ٢٠٢٦**

استناداً إلى القانون المذكور أعلاه ننشر بهذا الإعلان التفاصيل التالية فيما يختص بطلبات التصميمات الصناعية التي تم تسجيلها.

وسيشتمل النشر على البيانات التالية:

- ١ - الرقم المتسلسل للطلب.
- ٢ - اسم الطالب وعنوانه.
- ٣ - تاريخ تقديم الطلب.
- ٤ - وصف الأداة التي قدم طلب التسجيل من أجلها.
- ٥ - تصنيف لوكارنو للرسوم والنماذج الصناعية المتعلق بالطلب.
- ٦ - اسم وعنوان الوكيل المفوض لتسجيل التصميم في مملكة البحرين.

مدير إدارة التجارة الخارجية والملكية الصناعية



رقم الطلب: ب ت / ٢٤٢٤

اسم الطالب : تورلن هولدينغ أس آيه

عنوانه : رو دو جورا ١١ ، ٢٣٤٥ ليس بريوليوكس ، سويسرا

تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٠١/١٥

وصف طلب التصميم: (ساعة) سافاير ٤ RM ٢٧-٠٤

التصنيف: ٠٧-١٠

اسم الوكيل المفوض: أبو غزالة للملكية الفكرية في أم بي اجنس

عنوانه : شقة ١٠١ مبنى ١٠٢ طريق ٥١٢١ مجمع ٣٥١ المنامة / السويدية، ٩٩٠

تاريخ الأسبقية: ٢٠٢٥/١١/٢٦ رقم الأسبقية: ٢٠٢٥-٢٠٢٥ دولة الأسبقية: CH



رقم الطلب: ب ت / ٢٤٢٥

اسم الطالب : كريستيان ديور كوتور

عنوانه : ٣٠ أنفيو مونتاجين ، ٧٥٠٠٨ باريس ، فرنسا

تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٠١/١٨

وصف طلب التصميم: هاندباگ ديور سيجال بتصميم مميز

التصنيف: ٠١-٠٣

اسم الوكيل المفوض: سانا وشركاؤهم في أم بي

عنوانه : مكتب ٨١ ، برج البحرين مبني ٢٠ ، شارع الخليفة ٣٨٥ ، مجمع ٣٨٥ المنامة ، البحرين، PO Box

٢١٠١٣

تاريخ الأسبقية: ٢٠٢٥/٠٩/٢٩ رقم الأسبقية: DM/٢٥٠٥٤٢ دولة الأسبقية: IB

## وزارة الصناعة والتجارة

### إعلانات إدارة التسجيل

**إعلان رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٦  
بشأن بيع محل تجاري (مؤسسة فردية) وتحويله  
إلى شركة (ذات مسؤولية محدودة)**

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة بأنه قد تقدم إليها مالك المؤسسة الفردية المسماة (دار العصفور للتجارة العامة والمواد الغذائية والمشروبات) والمملوكة للسيد (عبدالأمير أحمد علي منصور العصفور) المسجلة بموجب القيد رقم (٤٦٨٨١-١)، بطلب بيع المحل التجاري (المؤسسة الفردية) المذكور وتحويله إلى شركة (ذات مسؤولية محدودة) برأس المال وقدره (١٠,٠٠٠) عشره ألف دينار بحريني وذلك بتنازل مالك المحل التجاري (المؤسسة الفردية) عن جزء من أصول وموجودات المحل التجاري ليصبح مملوكاً للشركاء التالية أسماؤهم :

- ١ (LIJIN VALIYA POYIL) بنسبة (١٩٪).
  - ٢ (عبد الله عارف الأثرايل أبوبكر) بنسبة (٤٠٪).
  - ٣ (ASIF VELICHAMULLA PARAMBATH) بنسبة (٤٠٪).
  - ٤ (عبدالأمير أحمد علي منصور العصفور) بنسبة (١٪).
- فعلى كل من لديه اعترافه بالتقديم باعتراضه إلى الإدارة المذكورة خلال مدة خمسة عشر يوم عمل من تاريخ نشر هذا الإعلان .

**إعلان رقم (١١) لسنة ٢٠٢٦  
بشأن تحويل نوع الشركة من شركة (تضامن بحرينية)  
إلى شركة (ذات مسؤولية محدودة)**

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة بأنه قد تقدمت إليها شركة (تب توب موفيزا آن ستايل للخياطة - شركة تضامن بحرينية) المسجلة بموجب القيد رقم (٢٠٧٦١-١)، بطلب تحويل الشكل القانوني للشركة المذكورة من شركة (تضامن بحرينية) إلى شركة (ذات مسؤولية محدودة) .

فعلى كل من لديه اعترافه بالتقديم باعتراضه إلى الإدارة المذكورة خلال مدة خمسة عشر يوم عمل من تاريخ نشر هذا الإعلان .

إعلان رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٦  
بشأن بيع محل تجاري (مؤسسة فردية) وتحويله  
إلى شركة (ذات مسؤولية محدودة)

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة بأنه قد تقدمت إليها مالك المؤسسة الفردية المسماة (بوعادل ديكور) والمملوكة للسيد (راشد وحيد راشد محمد جاسم الدوسري) والمسجلة بموجب القيد رقم (٤٢١٣-٢)، بطلب بيع المحل التجاري (المؤسسة الفردية) المذكور وتحويله إلى شركة (ذات مسؤولية محدودة) برأس المال وقدره (١٠٠٠) ألف دينار بحريني، وذلك بتنازل مالك المحل التجاري (المؤسسة الفردية) عن كافة أصول وموجودات والتزامات المحل التجاري ليصبح مملوكاً للشركاء التالية أسماؤهم:

- ١ ABDUL QYUM FAZAL HUSSAIN NAWAB (بنسبة .٪٣٠).
- ٢ HAFSA ABDUL QAYYUM ABDUL QAYUM (بنسبة .٪٣٠).
- ٣ ABDULLAH ABDUL QAYUM (بنسبة .٪٣٠).
- ٤ MUHAMMAD SHAHZAIB (بنسبة .٪١٠).

فعلى كل من لديه اعترافه بالتقديم باعتراضه إلى الإدارة المذكورة خلال مدة خمسة عشر يوم عمل من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٦  
بشأن تغيير نوع الشركة (بوم بوم بوتيك تضامن بحرينية) س.ت. ١٦١٣١٢  
من شركة (تضامن) إلى شركة (ذات مسؤولية محدودة)

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة بأنه قد تقدم إلى السادة المالك (بوم بوم بوتيك تضامن بحرينية) والمقيدة بموجب رقم القيد (١٦١٣١٢) طالباً تغيير نوع الشركة من شركة (تضامن) إلى شركة (ذات مسؤولية محدودة).

فعلى كل من لديه اعترافه بالتقديم باعتراضه إلى الإدارة المذكورة خلال مدة خمسة عشر يوم عمل من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٦  
بشأن تحويل شركة (تضامن بحرينية)  
إلى شركة (ذات مسؤولية محدودة)

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة بأنه قد تقدمت إليها شركة (الخبر ديجتال ستوديو تضامن لصاحبها محمد عارف محمد بشير أحمد وشريكه) المسجلة بموجب القيد رقم (٢-١٠٨٩٢٤) ، بطلب تحويل الشكل القانوني للشركة المذكورة من شركة (تضامن بحرينية) إلى شركة (ذات مسؤولية محدودة) .  
فعلى كل من لديه اعترافه بالتقديم باعتراضه إلى الإدارة المذكورة خلال مدة خمسة عشر يوم عمل من تاريخ نشر هذا الإعلان .

## استدراك

نشر في الجريدة الرسمية العدد رقم (٣٧٩٦) الصادر بتاريخ ٢٠٢٥ فبراير عدد من قرارات استملك العقارات للمنفعة العامة، وقد ورد خطأ مادي في قرار الاستملك رقم (٩٠) لسنة ٢٠٢٥، حيث نشر بأن العقار "مسجل بموجب المقدمتين رقم ٢٠٢١/١٨٢٩٢ ورقم ٢٠١٥/١٠٩١٩"، والصحيح أن العقار "مسجل بموجب المقدمتين رقم ٢٠١٦/١٨٨٥٦ ورقم ٢٠٢١/١٨٢٩٢".

لذا، لزم التنويه،